

الزواج المختلط والنسق القيمي

دراسة سوسولوجية لزواج المصريين من أجنب

الدكتور/ محمد أنور محروس

مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب

جامعة حلوان

الزواج المختلط والنسق القيمي

دراسة سوسيولوجية لزواج المصريين من أجانب

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته:

يتحدد موضوع الدراسة - الحالية في زواج المصريين من غير المصريين، وما يرتبط بذلك من تغير في النسق القيمي للمجتمع المصري، وهذه العلاقة تعتبر من الموضوعات ذات الدلالة العلمية البالغة وخاصة حين ترتبط دراستها بالبيئة الاجتماعية.

ولعل هذه الدراسة تمثل محاولة لرصد الثابت والمتغير فيما يتعلق ببعض أشكال السلوك المستندة إلى قيم معينة تحظى بقدر من الشيوع والالزام في سياق عملية التغير الاجتماعي التي تشهدها الأسرة في المجتمع المصري، وحيث أن المجتمع المصري يعاني حالة من التغير الاجتماعي تتسم بإيقاع سريع، فمن المفترض أن سرعة التغير تشيع الإضطرابات والاختلال في موازين التعامل الإنساني نتيجة اختلال بعض القيم واختفاء أهميتها دون العمل في نفس الوقت على إحلال قيم وظيفية أخرى محلها أو نتيجة استمرار قيمة لاتستحق البقاء.

وعملية الزواج بين المصريين والأجانب لا تتضمن فقط شخصية الفرد الآخر غير المصري ولكنها تتضمن أشياء أخرى كثيرة- مثل الظروف التي سيعيش في ظلها الزوجان ومكان الإقامة ونمط الأقارب والمستوى الاقتصادي. وهذه الأمور كلها كثيراً ما ترتبط باختيار الزوجة لزوجها أكثر من ارتباطها باختيار الزوج لزوجته^(١)، لأنه من المحتمل في ظل

(١) سناء الخولى. الزواج والعلاقات الأسرية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩، ص ١٥٠.

هذا التغير السريع أن يكون المستوى الاقتصادي هو الذى يؤثر تأثيراً جوهرياً فى حياة الأسرة واستقرارها. وفى الوقت نفسه يعتبر ذا تأثير كبير فى تحديد دور الزوجة ونوع الصلاحيات الشخصية التى تحتاج إليها لتتجز هذا الدور بنجاح بالإضافة إلى تأثيره فى مكان إقامة الأسرة ومكان الزوجين فى المجتمع الحلى الذى سوف يعيشون فيه.

وإنطلاقاً من ذلك فإن ما يهمنى فى هذه الدراسة هو أن ما تستند إليه الأسرة من فضائل أخلاقية تكفل لها دعامة الاستمرار والتماسك، ولقد بلور أوجست كونت هذه القضية حين قرر أن الأخلاق والقيم لاتهبط على الأفراد من السماء وإنما تزرع فى محيط الأسرة، وقد أكد على أن المرأة هى الصناعة الأولى للأخلاق، ومجد من شأن المرأة داخل الأسرة وقال بأنها أسمى أخلاقاً من الرجل وأنها أكثر قابلية لحياه الجماعة عن الرجال الذين يفوقونها ذكاء وعقلاً^(١).

ولكن هناك إنعكاسات سلبية لهذا الزواج سواء من المنظور النفسى أو الاجتماعى أو البيولوجى، فقد يؤدى إلى زيادة الهوة العمرية بين الزوج والزوجة مما يؤدى بالتالى إلى زيادة الهوة العمرية بين الأبناء والآباء بما ينعكس سلبياً على عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء- هذا إذا استمر هذا النوع من الزواج فى صورة الاستقرار الأسرى، كما يصاحب هذا النوع من الزواج رؤية إجتماعية يشوبها نوع من الاستنكار أو الشك بل والرفض الإجتماعى فى بعض الأحيان تجاه هؤلاء الذين تأخر زواجهن مما يدفع بعض الأسر لقبول هذا النوع من الزواج، ويختلف التعبير عن ذلك باختلاف الثقافة التى ينتمى إليها هؤلاء. بالإضافة إلى أنه مع زيادة الفارق العمرى بين الزوجين يترتب عليه زيادة احتمالات الطلاق حيث تبين من الدراسات أن الفارق العمرى بين الزوجين فى الزيجات المنتهية بالطلاق أكبر بكثير من نظيره فى الزيجات التى لم تتعرض للطلاق^(٢).

(١) ليفى بريل، فلسفة أوجست كونت، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوى، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥، ص ٢٦١-٢٦٢.

(2) Wheeler, Gunter B. Change in Spouse age Difference at Marriage, Challenge to Traditional Family and Sex Roles Sociological Quarterly Vol. 28, 1987, pp. 441- 421

وإذا كانت الرؤية الاجتماعية الثقافية هي المحددة لطابع الدراسة الحالية فإن هذه الرؤية تستند إلى عدة من الاعتبارات الهامة التالية:

- ١- لا يقف هدف هذه الدراسة عند مجرد تحديد المتغيرات المؤثرة في عملية زواج المصريين من أجنب كسلوك اجتماعى فحسب، بل تمتد إلى ما هو أعمق من ذلك حين يركز على مدى ما يحدث من تأثير على النسق القيمي داخل المجتمع.
- ٢- إن المجتمع وهو كيان مركب من عدد من الأجزاء المتداخلة، وأن تناول أى شريحة من شرائحه "الأسرة" بالدراسة يتعين أن يكون لخدمة هدف التحليل أساساً.
- ٣- يتكبد موضوع هذه الدراسة من قضيتين إجتماعيتين هامتين على المستوى العلمى والمستوى القومى فى آن واحد:

فالقضية الأولى: هي المحددات الاجتماعية الثقافية الموجهة لعملية زواج المصريين من أجنب، وهذه القضية ترتبط بالأسرة إرتباطاً عضوياً كشرحية اجتماعية محورية فى بناء المجتمعات، وبالزواج باعتباره المدخل الرسمى لتكوين وقيام الأسرة كشرحية بنائية اجتماعية.

القضية الثانية: وهي ظاهرة التأثير على انساق القيم داخل المجتمع وعليه فإن هاتين القضيتين مترابطتان، إذ تتخذ الدراسة الحالية المحددات القائمة فى إطار المجتمع المصرى "إطار البحث" ك معايير توضح المدى الذى تتواجد عليه ظاهرة زواج المصريين من غير المصريين من ناحية، ومدى تأثيرها على التغير فى النسق القيمي من ناحية أخرى.

وأى تصور للقيم الإنسانية- كما أوضح كثير من العلماء الاجتماعيين- يكمن خصوصته فى التأكيد على الطابع المستقر لتلك القيم إلى جانب تأكيده على قابليتها للتغير^(١).

وهذه الدراسة لها من الأهمية بالنسبة لألاف الأمهات المصريات وخاصة اللائى فشلن فى زواجهن أو عدن من بلد الزوج بعد طلاقهن وقد أنجبن أطفالاً أبرياء أصبحوا

(1) Rakeach, The Nature of Human on Values and Values Systems 4th Edition. N. Y. Oxford Uni Press, 1976, p. 345.

دون هوية تفصح عن شخصيتهم على الرغم من أنهم قد استقر بهم المقام في مصر بلد الأم، ومنهم كثيرون ولدوا على أرضها ولم يخرجوا منها وقد انفصلت الأم عن الزوج الأجنبي بعد أن هجرها وعاد إلى بلده تاركاً إياها وأطفالها منه، بالإضافة إلى أن كثيراً من هؤلاء الأبناء ذات صلة مقطوعة بالأم تماماً بل يكاد لا يعرفون هؤلاء الأطفال. وكلما كبروا كبرت مشاكلهم معهم.

وهناك ضحايا كثيرون يعانون من نتائج هذا الزواج، وإذا كان من الصعب علاج هذه الحالات، فلا أقل من نشر سبل المعرفة للوقاية من ضحايا جدد.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة عن مجموعة تساؤلات تتعلق بالتغيرات التي ترتبت على زواج المصرية من غير المصريين، ومدى تأثير ذلك على النسق القيمي في مجتمع الدراسة، وهذه التساؤلات كالتالي:

- ١- ما هي أسباب ومبررات الزواج من غير المصريين؟
- ٢- ما هي ديناميات التفاعل والتطور لعملية الزواج بدءاً من التفكير الفعلي حتى الآن؟
- ٣- ما هي ردود أفعال المجتمع تجاه هذه الظاهرة؟
- ٤- ما هي التأثيرات المختلفة على النسق "الاقتصادي- الاجتماعي- الثقافي- السياسي- الديني"؟

وهذه التساؤلات أكثر من غيرها ترتبط بما تتضمنه عملية الزواج من غير المصريين من سلوك اجتماعي يعبر عنها، وفي نفس الوقت تنطلق من الحياة الواقعية لمفردات العينة ومعايشتها للزوج غير المصري فترة من الزمن.

منهج الدراسة وأدواتها:

- ١- دراسة الحالة: تقوم الدراسة الحالية على استخدام دراسة الحالة كمنهج لجمع المعلومات من خلال المقابلة المباشرة بين الباحث والمبحوثين يستهدف الحصول على معلومات شاملة ومتعمقة وكيفية عن الأفراد أو الجماعات، وفي نفس الوقت يسعى

إلى تحقيق نوع من تكامل المعرفة بين الاتجاهين الكمي والكيفي، بالإضافة إلى دراسة المواقف والخبرات الاجتماعية والعوامل التي تشكل مكونات وجودها.

٢- السجلات الرسمية: وتنحصر في سجلات الشهر العقارى الخاص بمجتمع الدراسة حيث يتم تسجيل عقود الزواج بالإضافة إلى دفاتر وسجلات الماذون الشرعى المختص بمجتمع الدراسة.

٣- الاخباريون: اعتمدت تلك الدراسة على الاخباريين حيث استقى الباحث منهم بيانات تدور حول ظروف مجتمع الدراسة القديمة والحديثة مع التركيز على أهم التغيرات التي طرأت على القيم وأساليب الحياة وظروف الزواج بأزواج من خارج المجتمع.

عينة الدراسة:

وقد رأى الباحث أنه من الضروري أن تتضمن الدراسة المستويات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والعمرية حتى لا يكون متحيزاً لمستوى دون آخر، من هنا روعى أن تشمل العينة على ٥٠ مفردة تضمنت المتزوجات من غير المصريين واستمر زواجهن حتى الآن، اللاتي لم يستمر زواجهن سوى فترة قصيرة وفي نفس الوقت أثمر عن وجود أطفال، ومنهن من فشلت فى الزواج من المصرى واتجهت نحو هذا النوع من الزواج حيث أن هذه الفئات هى التى تجسد الظاهرة الاجتماعية- المدروسة- بكل أبعادها بما يشكل اختلافاً عن المسار الاجتماعى المعتاد.

ومع أن حجم العينة يعتبر عنصراً إهتماماً فى تحديد كفايتها إلا أن الأساس لا يجب أن يكون النسبة المئوية للعينة إلى المجموع بل معرفة مدى كفاية العينة للتعميم^(١).

بل تؤكد مناهج البحث المختلفة أن عينة صغيرة تعطينا نتائج يعتمد عليها أكثر من تلك التى نحصل عليها من عينة كبيرة لمجموع مختلف من ناحية هذه الصفات^(٢).

(1) Remmers H.H. Introduction to Opinion and Attitude Measurement, N. Y. 1945, p. 39.

(٢) عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعى، القاهرة: مكتبة وهبة ١٩٧٦، ص ٢٤٠.

مفاهيم الدراسة:

- ويمكن عرض أهم مفهومات الدراسة كالاتى:
- ١- اختيار للزواج.
 - ٢- الزواج المختلط.
 - ٣- أنساق القيمة.

١- الاختيار للزواج

يعتبر الزواج هو المدخل الرسمي لتكوين الأسرة من الوجهة الشرعية الاجتماعية وهو المرحلة الأولى المهينة للمراحل الأخرى التي تمر بها الأسرة خلال عملية تشكلها وظهورها للوجود كشريحة من شرائح المجتمع المعترف بها.

وإذا كان المجتمع يتمكن عن طريق الزواج من الوصول للأفراد اللازمين لإثمائه والإسهام في تطوره فإنه من المسائل الهامة أن استمرار الأسرة في البقاء يتوقف بدوره على مبلغ دعم المجتمع لها. ويمكن أن يفصح لنا التناول السوسولوجي لتطور الأسرة أنها كانت تكتسب بفضل تطورها مزيداً من التحديد والتبلور ارتكز أساساً خاصة في مجتمعاتنا المعاصرة- على مجموعة من القواعد التي أهمها اختيار الشريك للزواج، ولقد أسهم في تحقيق هذا التطور متغيرات اجتماعية واقتصادية عديدة أدت إلى وقوع تحولات شديدة في البنية الاجتماعية بحيث اقتضى هذا التحول أن تتغير المفاهيم والقيم التي يستند إليها البناء الأسرى وتغير الظروف السائدة في المجتمع نفسه.

ويؤكد سائر علماء النفس والاجتماع المهتمين بشئون الأسرة ومشكلاتها أن الاختيار للزواج هو الخطوة الأساسية الأولى التي ترسى عليها قواعدها وهو سلوك اجتماعي يهدف إلى تحقيق رغبة نابعة عن حاجة أساسية لدى الفرد، ويختلف باختلاف ثقافة كل مجتمع، فما يرتضيه مجتمع كبدية للزواج أو تمهيد له قد يرفضه مجتمع آخر، ومن ثم كانت محددات الاختيار تختلف بدورها باختلاف البيانات والوضعيات الاجتماعية والثقافية^(١).

(١) أحمد النكلاوى، الإنسان والتحديث، قضايا فكرية ودراسات واقعية، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق،

وقد أوضح آلان جيرارد **Alain Girard** أن هذا الاختيار كان في الواقع مشروطاً ومحدوداً بعوامل مختلفة ترجع إلى الأبنية والعادات الاجتماعية، وقد كانت قاعدة التجانس **Homogamie** هي التي تحكم بمعنى أن كل طرف، يتزوج من "شبيهه" وهنا يطبق في الواقع نظام القرابة الثقافية التي حلت محل القرابة الاجتماعية في المجتمعات قبل الصناعية، ويتضح هذا التجانس في تكوين زيجات عن طريق ما يلي:

- القرب الجغرافي حيث أن ٧٠٪ من الأزواج يقطنون نفس الحي في الفترة التي تعارفوا فيها ٨١٪ يقطنون نفس الدائرة.
- عن طريق الإنتماء إلى نفس البيئة الاجتماعية، ويتضح ذلك في ٧٠٪ من الحالات.
- عن طريق المستوى الثقافي واتضح في ٦٦٪ من الحالات أن الزوجين ينتميان إلى نفس المستوى الثقافي.
- عن طريق التجانس الروحي اتضح في ٩٢٪ أن الزوجين يدينان بنفس الديانة أو يعتنقان نفس الأراء الفلسفية.
- وهكذا يخضع الزواج دائماً من حيث المبدأ لبعض المعايير الجمعية الثابتة والدائمة التي تساهم في المحافظة على الأبنية والتقاليد المتوارثة^(١).

وفي الفترة الحديثة فإن عملية الاختيار للزواج أصبحت عملية يحكمها نسق السوق بكل متغيراته الاقتصادية والتقليدية، وتلعب المفاضلة دوراً حيوياً في إطار هذا السوق، فإن عملية الاختيار تختلف طبقاً للقيم - من مجتمع إلى آخر وبخاصة من المتحكم في عملية الاختيار؟ وما هي القواعد التي تحكم عملية التبادل؟ وما هي المحددات والمواصفات المتعددة التي تتدخل في إطار عملية المفاضلة؟ وما لاجدال فيه أن الوالدين يقومان بهذا الدور بالنسبة لأبنائهم من البنات حيث يكون فهم الرأى الأول والأخير في هذه العملية، وما يتخذه الأباء من قرارات تعكس طبيعة البناء ونمط القيم التي تستخدمها المفاهيم السائدة كثيراً من مدلولاتها، ولذا كانت عملية الاختيار للزواج تكشف عن السمات الأساسية للبناء الاجتماعي وأنها تؤكد أيضاً خطورة الدور الذي يرجع إليها في تحقيق

(١) محمد الجوهري، دراسة علم الاجتماع، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢، ص ٣١٠.

الإستقرار والتماسك البنائى، كما تعكس من ناحية أخرى نمط البناء الاجتماعى فى تشكيلاته الطبيعية المختلفة وطبيعة العلاقات فيما بينها، وهذا ما سوف تكشف عنه هذه الدراسة.

أنساق القيم والتغير الاجتماعى:

من الأمور المسلم بها أن سلوكنا فى مختلف مجالات الحياة توجهه قيم معينة، وأن هذه القيم تكتسب من خلال عملية التطبيع الاجتماعى للفرد منذ مولده ومن خلال تفاعله الاجتماعى مع الآخرين فى المجتمع، وثمة دلائل على أن المجتمع المصرى يعيش حالة من التغير الاجتماعى تنسم بإيقاع سريع بشكل تعجز عن ملاحقته المكونات النفسية والاجتماعية للأفراد وما يشتمل عليه من قيم، وتصنف القيم فى علم الاجتماع فى ضوء إنتشارها فى المجتمع إلى قيم عامة لغالبية أفراد المجتمع، وقيم خاصة بمجموعات اجتماعية بعينها، كما تصنف فى ضوء ارتباطها بالنمط البنائى للمجتمع إلى قيم تقليدية تخص المجتمع الشعبى القديم وقيم عقلية تخص المجتمع الحضرى الذى تسوده القيم العصرية. وعليه تكون القيم فى علم الاجتماع بمثابة العملية التى عن طريقها ينتقى الإنسان من بين البدائل أو الممكنات الاجتماعية المتاحة ليحقق بها مصالحه بشرط أن تتوافق هذه العملية، مع ما يتيح المجتمع للإنسان من وسائل وإمكانيات، وتكون عملية الإنتقاء مشروطة بالظروف المتاحة فى المجتمع. ويمكن تصنيف القيم فى أنساق بحيث يتضمن كل نسق مجموعة من الأبعاد التى تنظم حولها بعض الأساليب الحياتية أو المعيشية مثل الاكتفاء الذاتى وتقبل الآخرين والتعاطف معهم والاستمتاع بالحياة^(١).

وفى مثل هذا الموضوع يظهر دور القيم عند الإنسان كسمات شخصية لبعض سلوكه العام وكخصائص مهينة تحكم مدى استيعابه للاتجاهات والأحكام والمعايير السائدة فى المجتمع.

(١) مجدى عزيز ابراهيم، المنهج التربوى والأمن القومى، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٩٤، ص ١٢٠-

الزواج المختلط:

ويقصد به زواج النساء المصريات بغير المصريين أو العكس وما يتطلبه ذلك من تغيير محل الإقامة والوظيفة لأحد الزوجين على الأقل، مما يتطلب بدوره القدرة المادية لتوفير الإقامة الاقتصادية والاجتماعية الضرورية كى تكيف مع الزوج الأجنبي^(١).

ثانياً الدراسات السابقة:

تفضيلات الاختيار الزواجى ومعوقاته فى المجتمع الكويتى:

وقد إهتمت هذه الدراسة بالاختيار الزواجى من حيث التفضيلات والمعوقات المرتبطة به مما يؤدى إلى تأخر سن الزواج، وقد اعتمدت الدراسة على إطار نظرى يتمثل فى النظريات التى تفسر الاختيار الزواجى. واعتمدت على إطار منهجى يتضمن مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ١- إلى أى حد يمثل الزواج مجال إهتمام اجتماعى؟
- ٢- ما المواصفات المفضلة- فى الاختيار الزواجى؟
- ٣- ما المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للاختيار الزواجى؟

وقد شمل البحث عينة عشوائية قوامها ٢٣٧ مفردة من الجنسين وجميعهم من غير المتزوجين ولم يسبق لهم الزواج رغم أنهم فى المرحلة العمرية ثلاثين عاماً فأكثر، أما أداة جمع البيانات فتمثل فى استبانة مقننة من حيث الصدق والثبات وتنصب بنودها على تفضيلات الاختيار الزواجى ومعوقاته سواء كانت تلك المعوقات اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية.

تلخص النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسة فيما يلى:

- من حيث الارتباط الزواجى كمجال إهتمام الباحثين تبين أن الغالبية العظمى منهم يفكرون جدياً فى الزواج وأنهم متضايقون نتيجة بقائهم بدون زواج حتى وصلوا إلى هذه المرحلة من العمر.

(١) سعيد صادق، مرجع سابق.

- من حيث تفضيلات الاختيار الزواجي، فقد تبين أن الجنسية المفضلة هي الجنسية الكويتية تليها الخليجية إذ أن ٩٣,٤٪ من الاستجابات تنصب على هاتين الجنسيتين وذلك لأسباب اجتماعية في المقام الأول.

- ويوجد تقارب واضح في استجابات عينة البحث من الجنسين بشأن السن المناسبة للزواج حيث ترى غالبيتهم أنه في حدود سن ٢٥-٣٠ سنة للذكور، ٢٠-٢٥ سنة للإناث، ويفيد ٧٠٪ من العينة تقريباً أنه في حالة تضاؤل فرص الزواج بسبب التقدم في السن يجب التنازل عن بعض المتطلبات والشروط.

ومن أهم الموصفات التي ينبغي أن تتوفر في شريك الحياة حسب آراء العينة هي الاستقامة والخلق الطيب والحسب والنسب، وقوة الشخصية، أما أقل الموصفات أهمية- فإنها تتعلق بالجاذبية الشكلية.

ومن حيث المعوقات الاجتماعية في الاختيار الزواجي ترى أكثر مفردات العينة أنها تتمثل في العراقيل التي يصفها الأهل، يلي ذلك عدم العثور على الشخص المناسب من حيث المستوى الاجتماعي ثم عدم توافر حرية الاختيار.

أما المعوقات الاقتصادية فتتمثل بصفة أساسية- في ارتفاع تكاليف الزواج وعدم العثور على الشخص المناسب من حيث الإمكانيات الاقتصادية.

وفيما يختص بالمعوقات النفسية فإنها تتمثل في عدم وجود الشخص الذي يتجسد نحوه الشعور بالعاطفة وعدم الثقة بالجنس الآخر، والخوف من سوء معاملة شريك الحياة والخوف من الفشل في الحياة الزوجية، وعدم التقبل النفسي لفكرة الزواج وعدم الشعور بدافع قوى للزواج، وأخيراً المرور بتجارب عاطفية سلبية سابقاً ثم الخوف من احتمالات عدم الانجاب- على الرغم من وجود علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغيرات الجنس والسن والمستوى التعليمي وبين الرأي في تفضيلات الاختيار الزواجي فإن ذلك في حدود ضيقة^(١).

(1) Said Sadek, Interesting Patters in Egyptian Western Marriages
Ph. D. Research, American University, Cairo, 8 June, 1990.

أنماط الزواج المختلط "الغربي- المصري":

والدراسة بعنوان الزواج المختلط "دراسة وصفية استطلاعية للمسمات الشخصية الاجتماعية للزواج بين الرجال المصريين والنساء الأجنبيات مع دراسات حالة على كل من الولايات المتحدة وفنلندا.

وطبقاً لهذه الدراسة فقد حدثت أول حالة من الزواج المتداخل المختلط بين الرجال المصريين والنساء الأوروبيات سنة ١٨٣٨.

وبسبب أزمة الطبقة الوسطى منذ السبعينيات ارتفع معدل الزواج في مصر لكل من الجنسين، وتزوجت النساء المصريات بالخارج أكثر من الرجال المصريين ولكن زواج النساء المصريات بالرجال الغربيين كان نادراً بسبب الحظر العقائدي على النساء المسلمات ألا يتزوجن غير المسلمين.

وكشفت الدراسة عن وجود أنماط عديدة للزواج في الدول الغربية أهمها:
أولاً: نصف النساء الغربيات اللاتي تزوجن من المصريين تميل إلى أن تكون أكبر سناً من أزواجهن من ١: ١٣ سنة حيث أن الزواج المختلط يتطلب تغيير الإقامة والوظيفة على الأقل لأحد الزوجين، وهذا يتطلب بدوره القدرة المادية لتوفير الإقامة الاقتصادية والاجتماعية الضرورية كي تتكيف مع الزوج الأجنبي.

ثانياً: أوضحت الدراسة أن غالبية المصريين الذين يتزوجون الغربيات معظمهم من المناطق الحضرية وعلى العكس فإن نصف النساء الغربيات آتين من مناطق ريفية والنصف الآخر من الضواحي الحضرية.

ثالثاً: يميل الزواج المختلط إلى جذب الرجال المصريين من الطبقة الوسطى العليا والدنيا ثم المصريين من الطبقة العليا، وأخيراً المصريين من الطبقة الدنيا.
وعلى العكس فإن الزواج المختلط بالرجال المصريين في معظمه يجذب النساء من الطبقتين الوسطى والدنيا الغربيات.

رابعاً: يوجد توازن بين معدل الجنس في مجتمع الأقباط في مصر، والنساء القبطيات أكثر

من الرجال في سن الزواج، لذلك يوجد ارتفاع في سن الزواج بينهن بالمقارنة بإخواتهن المسلمات مما يدفع النساء إلى التفكير في علاقات أخرى خارجية.

خامساً: أن الرجال المصريين الذين تزوجوا النساء الغربيات من ذوى التعليم الجامعى بنسبة ٢,٣% وأن ١,٣% من نساء الغربيات لديهن أعضاء أسرة ذو خبرات متشابهة للزواج المختلط. وأن ٢,٣% من النساء الغربيات ١,٣% من الرجال المصريين أخذوا في اعتبارهم فكرة الزواج المختلط وبحثوا عن ذلك فعلاً. وأكثر من نصف الرجال المصريين والنساء الغربيات قالوا إن لديهم فرصة للزواج المختلط، ولكن بسبب أو لأخر لم يحدث ذلك.

وأوضحت الدراسة أن الطلاق يحدث فى معظم الأحيان فيما بين السنة الأولى والسنة الخامسة للزواج نظراً للضغوط التى تواجه هذا الزواج واختلاف الثقافات والأديان وغيرها^(١).

المحددات الدينية وأنماط الزواج فى المجتمع الإسترالى:

ومن المتغيرات التى تؤثر فى الاختيار الزواجى تلك المتعلقة بمتغيرات الدين مثل دراسة "برنادو هيزن" واستمدت الدراسة بياناتها من المسح القومى على ١٤٦٦ زوجاً وزوجة، وتشير إلى أن الأزواج والزوجات يميلون إلى اختيار شركاء الزواج وفق محددات دينية بمعنى التماثل فى الدين سواء كان موجوداً أو غير موجود، فالكاثوليكى مثلاً يتزوج من كاثوليكية، والذى لايعتق عقيدة دينية معينة يتزوج من لاتعتق عقيدة، والدراسة تبين أن التجانس الدينى من الملامح الرئيسية للزواج فى المجتمع الإسترالى إلا أن مراعاة هذا الشرط يبدو اقوى بين الأصوليين والمحافظين من فئة البروتستانت مقارنة بالكاثوليك^(٢).

(١)خالد أحمد محرن الشلال، تفضيلات الاختيار الزواجى ومعوقاته فى المجتمع الكويتى، حوليات كلية الاداب، جامعة الكويت الحولية، ١٨، ١٩٨٠.

(2)Hayes, Bernadeue Religious Ldentification and Marriage Pattern in Australlia, Journal of Scientifit Study of Religion, Vol. 30, 1991, pp. 469-478.

فقه الجنسية نتيجة زواج السعودية بأجنبي

يمثل هذا النوع من الدراسة مطلباً هاماً من مطالب الدراسة الحالية والتي نحن بصددتها حيث أنها تبحث عما يترتب على زواج المصريات من الأجانب أي، من غير المصريين. وبدراسة مقارنة يتضح أنه إذا كان الزواج المختلط سبباً لاكتساب الجنسية السعودية فإنه من جانب آخر يعد زواج السعودية من أجنبي سبباً لفقدانها الجنسية السعودية.

وقد تجلّى في المادة "١٧" من نظام الجنسية العربية السعودية حرص المشرع السعودي على حماية المرأة الوظيفية حيث لم يفقدها جنسيتها السعودية بمجرد زواجها من أجنبي إنما اشترط لذلك خروجها من المملكة، ودخولها في جنسية زوجها تفادياً لدخولها فلك انعدام الجنسية. كما حرص على إظهارها رغبتها في التخلي عن الجنسية السعودية ودخولها جنسية زوجها الأجنبي، فإذا ما روعيت هذه الشروط فإنها تفقد جنسيتها السعودية وتغدو أجنبية.

ويقتضى أعمال المادة "١٧" من نظام الجنسية توافر الشروط الآتية:

- أ - أن يكون هناك عقد زواج صحيح بين سعودية وأجنبي.
- ب - مغادرة المرأة المملكة مع زوجها بطريقة مشروعة.
- ج - إعلان الزوجة عن رغبتها في اكتساب جنسية زوجها.
- د - إكتساب المرأة - فعلا - جنسية زوجها.

وبناء على هذا الوصف السابق يترتب مجموعة من الآثار. لعل أبرزها حرمانها من تملك العقارات وتقلد الوظائف بالمملكة وهي حقوق قاصرة على الوطنيين، فضلاً عما يتطلبه النظام السعودي في شأن الأجانب من حمل جواز سفر أجنبي والحصول على تأشيرة دخول ومراعاة شروط الإقامة إلى جانب مكانة الدولة في إبعادها إذ ثبت أنها غير مرغوب في بقائها وكذا جواز تسليمها وفق نظام تسليم المجرمين.

وهذه الآثار جعلها آثار فردية تلحق الزوجة وحدها، فلا تمتد إلى التابعين لها من أولاد قصر نتيجة زواج سابق، حتى وإن غادروا المملكة بصحبة أمهم حيث لا يمتد لهم أصلاً حكم المادة (١٧) من نظام الجنسية^(١).

زواج بنات الإمارات من الأجانب:

وتركز هذه الدراسة على حالات زواج بنات الإمارات من الأجانب للوقوف على المشكلات التي تواجهها عائلاتهم وخاصة أبنائهم من جراء اعتبار رب الأسرة وأبناءه من الأجانب لعدم حصولهم على جنسية الإمارات بالزواج والولادة من الأم. وهو الوضع الذي لا ينطبق على رجال الإمارات الذين تزوجوا أو سيتزوجون من نساء غير إماراتيات حيث تميز قوانين الجنسية الإماراتية لزوجة وأبناء الإماراتي الحصول على جنسية الإمارات بالزواج أو بالولادة لأب إماراتي.

وتهدف الدراسة إلى التوصل إلى أساليب وحلول واقعية لتجاوز المشكلات وإزالة العقبات التي تواجهها بنات الإمارات المتزوجة من أجنبي في حياتها اليومية وتوفير سبل النجاح للمتزوجة من أجنبي ودفء الحياة الأسرية لها. وتمت الدراسة بأسلوب الاستبيان والمسح الميداني.

ويشير الكتاب الإحصائي لإمارة أبو ظبي والذي أعدته دائرة التخطيط لعام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠ حالة زواج عام ١٩٩٥، ٢٠٧ في عام ١٩٩٤ لبنات الإمارات لأزواج أجنبي وعرب، وفي زيجات عام ٩٥ كان عدد الأزواج العرب نحو ٥٥ رجلاً مقابل ٤٩ زوجاً عربياً لبنات الإمارات عام ٩٤ بالإضافة إلى إتمام ٩ حالات زواج من أسويين عام ٩٥ مقابل ٨ حالات متشابهة عام ٩٤، ١٤ حالة زواج من جنسيات متنوعة عام ١٩٩٥ مقابل ١٦ حالة مشابهة عام ٩٤، ومن إجمالي حالات زواج بنات الإمارات من أبناء

(١) أحمد عبد الحميد عاشوش وعمر باخشب، فقه الجنسية نتيجة الزواج بأجنبي من مؤلف أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة مع الإهتمام بالنظام السعودي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ص ٣٠٨-٣٢٥.

الإمارات نحو ٨٤٪ في أبوظبي، ١٠٪ لحالات الزواج من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي و٤٪ للزواج من عرب، ١٪ آسيويين، ١٪ من جنسيات مختلفة أخرى، كما بلغت حالات بنات الإمارات من الأزواج الأجانب خلال عام ٩٤ نحو ٥٠ حالة مقابل ٤٤ حالة في عام ٩٥. وكانت حالات طلاق بنات الإمارات من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي بإجمالي ٣٠ حالة بالإضافة إلى ١٢ حالة طلاق من الأزواج العرب، ومن مبررات الزواج بين الإماراتيات والجنسيات الأخرى أن عدد بنات الإمارات أكثر من عدد رجالها كما أن عدد الرجال العرب والمسلمين المقيمين فيها أكثر من أبنائها أيضاً حتى صارت العنوسة خطراً يهدد بنات الإمارات أو سيكون على بنات الإمارات أن تكون زوجة ثانية أو ثالثة لابن الإمارات المتزوج إذا لم تتزوج من العربي أو المسلم المقيم في الإمارات. بالإضافة إلى أن حصول الإماراتية المتزوجة من عربي أو مسلم على حقوق الأسرة الإماراتية سيكون خطوة كبيرة للأمام لأن الأب عنصر رئيسي وفعال في أي أسرة^(١).

ويتضح من هذا العرض للدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع الزواج من جنسيات أخرى أن عملية الزواج تختلف من ثقافة إلى أخرى، كما تختلف حسب خصائص الأفراد وظروف المجتمع، ولما كانت الدراسات السابق عرضها قد أجريت في مجتمعات أخرى، وكل مجتمع يتمسك بمجموعة من المعايير الخاصة مثل الجنسية والحسب والنسب والمستوى الإقتصادي كما في المجتمع الكويتي، والقدرة المادية مع توافق الدين والثقافة كما في المجتمع الأوربي، والمحددات الدينية كما في المجتمع الاسترالي، ومراعاة شروط الجنسية والإقامة كما في المجتمع السعودي والإماراتي. وكل مجتمع منها يضع حدوداً وقوانين لحماية أبنائه فإنه من الضروري الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميمات بحثية ترتبط بواقع المجتمع المصري وهذا ما تهدف إليه الدراسة الراهنة.

(١) زواج بنات الإمارات من الأجانب، بحث رعاية المرأة الإماراتية بالتعاون مع جمعية نهضة المرأة الطيبانية، دبي، منشورة بالأهرام القومية بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٧، فريد وجدى.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة

لقد كان موضوع الزواج المختلط ولا يزال محل إهتمام واضح من جانب العلماء والباحثين في شتى المجالات الاجتماعية والنفسية، وقد أسفرت البحوث والدراسات التي عنيت بموضوع الزواج عن مجموعة من النظريات تتدرج تحت اسميات رئيسيين أولهما الاتجاه الاجتماعي الثقافي وثانيهما هو الاتجاه النفسي، حيث يتضمن الاتجاه الأول عدة نظريات مثل نظرية التجانس والنظرية الأيكولوجية ونظرية القيمة أو غيرها.

وترى نظرية التجانس أن الزواج يتم بين شخصين متشابهين من حيث الخصائص الاجتماعية مثل العنصر والدين والأصل الشعبي والتقارب في السن إضافة إلى الخصائص الاجتماعية مثل درجة المشاركة الاجتماعية والمفاهيم والمدرجات الزوجية والمستوى الثقافي والاتجاهات والميول والمهنة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والخصائص الجسمية.

ويتضح من دراسات عديدة ميل الأفراد إلى اختيار شريك الحياة المتشابهة معهم في جوانب شخصية يمكن أن تؤثر بطريقة إيجابية في عملية التوافق الزوجي.

أما النظرية الأيكولوجية فترى أن النجاح في الزواج يتم عادة بين أولئك الذين تتاح لهم فرصة التواجد معاً سواء يحكم العمل أو الجيرة، وهذه الظروف قد تتاح لشخص دون الآخر ولكنها تثرى عملية النجاح والاستقرار للفرد وتكون عائقاً بالنسبة لفرد آخر.

أما نظرية القيمة Value Theory فهي تعبير عن درجة التفضيل للمعاني والأشياء وأنماط السلوك حيث يختار الشخص من يقبلون قيمه الأساسية، فلكل فرد منظومته القيمة وتتفاوت قيم كل فرد وفقاً لتدرج يحدد قيمة الأشياء والموضوعات، ويتفق الأفراد مع من يتفقون معه في القيمة^(١)، ويتقرب من تلك النظرية نظرية المعيار بإفترض أن الزواج معيار وأن التحديدات المعيارية في أي ثقافة تؤثر في السلوك بحيث يتجه إلى التوافق مع هذه

(١) طلعت همام، علم النفس الاجتماعي، عمان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، ص ١١٠.

التحديدات، والمعيار هو فكرة في عقل الفرد تحدد ما يجب عمله وما يتوقع أن يقوم به تحت ظروف معينة^(١).

والمعايير الاجتماعية تتضمن عدداً كبيراً من نتائج تفاعل الجماعة فى ماضيها وحاضرها، وتشمل التعاليم الدينية والتقاليد الأخلاقية، والقيم الاجتماعية والأحكام القانونية واللوائح والعرف والعادات والتقاليد، ومثل هذه المعايير من شأنها أن تحدد وتسهل سلوك الفرد لدرجة تتمشى مع ما ترضيه الجماعة أو المجتمع ككل^(٢).

أما الاتجاه النفسى فيركز على العامل النفسى فى اختيار شريك الحياة، مثلما يرى فرويد أن الفرد فى اختياره يبحث عن شخص يشبهه أو شخص يحبه لأن الفرد يختار شخصاً معيناً يمثل لديه نوعاً من الكمال حاول الطرف الأول الوصول إليه^(٣).

وقد قام بعض علماء النفس بتصنيف الناس إلى مجموعة من الأنماط بناء على القيم الرئيسية التى تسيطر على أذهانهم وتحركهم فى أفعالهم وسلوكياتهم يمكن أن نركز على مجموعة لها تأثير كبير فى مجال دراستنا وأهمها:-
النمط الاقتصادى: وتتحكم فيه القيم النفعية.

- النمط الجمالى: وتتحكم فيه قيم التناسق والتماثل وما إليها من قيم الشكل.

- النمط الاجتماعى: ويتحكم فيه حبه للناس، فالناس عنده غايات لا وسائل إلى ما هو أبعد منهم.

- النمط السياسى: وتهمه العلاقات الاجتماعية لا لأنه يحب الناس لكن لأنه يجب أن يسيطر عليهم.

- النمط الدينى: وتتحكم فيه القيم الدينية.

(١) سامية الحشاش، علم الاجتماع العائلى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠، ص ١٥٢.

(٢) Mehrabion Albert, Marriage Choice and Compatibility as Function of the Psychological Reports 1979, Vol. 65, Ch2.

(٣) مصطفى سويف، مقدمة فى علم النفس الاجتماعى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠،

ويشير سبرينجر إلى أنها لا تتحقق في الواقع على نحو ما هي موصوفة، ولكن هذا لا يمنع من أنها تصلح كقوالب مثالية لتصنيف الناس على أساس نوع القيم الغالبة على سلوكياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية^(١).

أما ما يتعارف به بالثقافة فيتمثل في أن مبدأ الزواج التفضيلي قائم في كل ثقافة، وهو نتاج تأكيد مبادئ تحرم زواج المخارم والتمركز حول العنصر، وأن مجال الصالحين للزواج إنما يتكون نتيجة الزواج التفضيلي والمخالطة المتفاوتة، كما أن المجموعة المتعاطفة - تعد مصدراً هاماً لإشباع الحاجات الاجتماعية في كل الثقافات.

ونظرية العوامل اللاشعورية في الاختيار الزواجي تبين أن المصدر الرئيسي للتعاسة الزوجية بين الرجل وزوجته يكمن في المفارقات التي توجد بين مطالبها الشعورية واللاشعورية وتلك المطالب المتصلة بعلاقة كل منهما بالآخر، وبالزواج بوجه عام، وتظهر تلك المفارقات أول ما تظهر في مرحلة اختيار الشريك ثم تنمو بعد ذلك مع تقديم علاقتهما. فالقوى اللاشعورية قد تجعل من الصعوبة بمكان أن يعرف الناس ماذا يريدون بزواجهم وعم يبحثون والام يهدفون؟ هذا الخلط يؤثر في الاختيار وفي مصير الزواج بعد ذلك^(٢).

نظرية الضبط الإجتماعي والامتثال السلوكي:

ويكاد يجمع علماء الاجتماع على أن الضبط الاجتماعي هو العملية الاطرادية التي يتمثل بها الأفراد لمعايير المجتمع ونظمه المختلفة والموقوفة على طبيعة البناء الاجتماعي ذاته، وللضبط الاجتماعي أهميته ونوعيته في امثال السلوك إذ يعتمد على خصائص دينامية لوحدها ممثلة، وفي هذا يعتبر القانون أكثر أدوات الضبط تجريداً ووضوحاً وأكثرها قوة

(١) سامية الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة رأفت ١٩٨٨، ٢٢٢٩.

(2) William Ogburn, Sociology, Houghton Mifflin Company, Boston, 1953, p. 67.

والتزاماً^(١). ونظراً لأن ذلك يتصل بموضوع الزواج المختلط أى من خارج جنسية أبناء المجتمع فيمكن أن يطرح التساؤل نفسه كيف يمكن للضبط الاجتماعى أن يؤثر على فرد من خارج الجماعة نفسها القائمة بعملية الضبط الاجتماعى وذلك يجعلنا نؤكد على أهمية توسيع نطاق القانون وقه اعدده بحيث يكون صالحاً لمواجهة أى خروج عن المعايير الاجتماعية رغبة للنظام والامتثال، وكما يشير بعض علماء الاجتماع فى ذلك أن المشرع الحديث يضع فى اعتباره دائماً ضرورة استقراء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريع فاعلية، وذكر دليلاً على ذلك أن كثيراً من التشريعات ولدت ميتة لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الأحوال الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها^(٢).

ولذلك فإن المجتمع الذى يحاول أن يخلص نفسه من المشاكل لا بد أن يناضل من أجل الوصول إلى اتفاق جماعى فيما يتعلق بالمعايير التى يجب أن تكون مقياساً للسلوك، وعلى ذلك يكون اتفاق أعضاء المجتمع على معايير محددة توجه السلوك العام مؤدياً إلى ما نسميه الإجماع المعيارى، والالتزام بهذه المعايير المتفق عليها يمكن أن يسمى الامتثال السلوكى، ولما كان زواج أبناء المجتمع من خارجه أى زواج المصريات من غير المصريين من الأمور الحيوية التى تهتم جميع أعضاء المجتمع، وأن جميع الأفراد يحاولون بلوغ ما يتوقعه المجتمع ككل فإن المجتمع الذى تتمثل فيه اتجاهات الناس وأنواع نشاطهم يتميز بالإجماع المعيارى والامتثال السلوكى.

(١) محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،

١٩٥٤، ص ١١٨.

(٢) أحمد النكلاوى، الإنسان والتحديث، مرجع سابق، ص ٦٧.

رابعاً: الدراسة الميدانية

وصف مجتمع الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة على قرينين من قرى محافظة الجيزة وهما قرية ميت رهينة وقرية أبو صير، وهما يقعان في موقع متوسط من القرى المجاورة حيث يحدهما من الشمال مدينة البدرشين ومن الجنوب قرية سقارة، ومن الشرق قرية الشناب ومن الغرب قرية العزيزية، وأقرب مدينة لهما مدينة البدرشين على بعد ثلاثة كيلو مترات منهما.

وسبب إطلاق اسم ميت رهينة على القرية الأولى كما يتردد بين أهالي القرية أن الملك مينا موحد القطرين كان قد حجز بها مائة رهينة أى مائة شخص من الرهناء فسميت بذلك الاسم، وطرات تغيرات عليها حيث كانت تسمى منف ثم ممفيس ثم استقر على تسميتها ميت رهينة حتى الآن.

أما القرية الثانية في مجتمع البحث فهي قرية أبو صير وتعنى مدينة الإله وهو الإله رع إله الشمس عند المصريين القدماء، وكانت تضم ست أسر من الأسر الفرعونية التي كان من أهمها الأسرة الرابعة التي كان بها أهم ملوك الفراعنة بناء الأهرامات خوفاً وخضوعاً ومنقرعاً.

الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع الدراسة:

يؤدى موقع القرى الجغرافى وسهولة المواصلات إلى إفراز مجموعة من الخصائص الاجتماعية والثقافية والتي من أهمها وجود المعالم الأثرية والتي يتردد عليها السياح والعرب من كل مكان، فهما قريتان صغيرتان وفى ذات الوقت تعتبران متحفاً مفتوحاً للآثار، وكما يقال أنهما يقفان على بحر من كنوز الفراعنة وبدلاً من الإهتمام بها وصيانتها زحفت المباني على المعابد والقصور الفرعونية إلى جانب كم من الحشائش الذى يغطى المعابد والآثار والتي من أهمها:

معبد الإله بتاح وهو الإله الرسمي لمدينة منف القديمة، ويحتوى على قاعدة تمثال من حجر الجرانيت والبازلت يقال أنها قاعدة تمثال رمسيس ولكنها ضعيفة لا يمكن أن تتحمل التمثال الضخم بعد تأكلها بسبب المياه الجوفية.

معبد حتحور: وهو معبد مدفون تحت التراب: ويقع بجوار مقابر قرية ميت رينينة رقة. تم اكتشاف نقوش ورسوم ملونة بعد عمل محسسات للأعمدة أما ما يظهر من المعبد فهو تيجان الأعمدة فقط.

قصر روح ايتبرع: وكان مشيداً لأحد ملوك الأسرة السادسة والعشرين الذى دافع عن مصر منذ غزو شعوب البحر المتوسط، وقد اندثر تحت تلال من الأتربة والأنقاض لا يظهر منه سوى رؤوس تيجان الأعمدة التى تمثل قطعة فنية رائعة وقد اكتشفته أحد البعثات الأجنبية التى كشفت النقاب عن اسم صاحب القصر.

وكان يوجد بقرية ميت رهينة مدينة قديمة تحوى آثار الدولة الحديثة منذ عصر الأسرة الثامنة عشرة خاصة تمثال رمسيس النائم بطول ١٤ متراً وقد وجد بدون القدمين على بعد أربعة أمتار، كما يوجد بالمتحف مجموعة من تماثيل رمسيس الثانى بارتفاع ثمانية أمتار، وثالوث منف المقدس، بتاح، نفر، طم، سخمت، وتمثال أبو الهول، وفى الفترة الأخيرة تم تطوير المنطقة وتحويلها إلى متحف مفتوح لنقل تمثال رمسيس.

واستطاع أوسر كاف زعيم كهنة الإله رع إله الشمس أن يضع دعائم الأسرة الخامسة فى قرية أبو صير مركز البدرشين، وتولى زمام الحكم بعده أوناس رع الذى قام بإنشاء أول هرم فى أبو صير ويعرف بإسم "هرم أوتاس"، وهذا الهرم يضم مقبرة مكتوب على جدارها تعاويذ وتراتيل دينية من إسعاد الميت وحفظ جسده طبقاً لمعتقدات المصريين القدماء عن البعث والخلود، ويوجد طريق يربط بين قريتى أبو صير وسقارة يعرف باسم طريق أوتاس، كما يوجد عدة مقابر أثرية أحدها لوزير فرعونى يدعى "إباح سيش" وهرم ساحورع وهرم "ايرمنحارع". وهذه الاكتشافات الأثرية جعلت القرية مزاراً للسياح من الأجانب والعرب من كل فج مما يمهد الطريق لعملية الاحتكاك الثقافى بين القرية وبين

الوافدين إليها ويتيح في نفس الوقت فرصة التزاوج والاختلاط بين السكان والانفتاح على المدن المحيطة بها حيث أن كثيراً من السياح وخاصة من دول الخليج يعجبهم البقاء والسكن في تلك القرية.

وتتسم القرى "مجتمع الدراسة" بوجود نسبة من سكانها من المهاجرين إليها من المدن المجاورة والتي بدأت تزداد في الأونة الأخيرة وذلك نتيجة وجود عمارات سكنية ذات إيجارات معقولة بالنسبة للقادمين إليها من المدينة، وهذه السمة تفرض على سكان القرية اكتساب ثقافات أخرى وافدة من خلال السكان الجدد بها من ناحية، ومن خلال السياح الأجانب الذين يتوافدون عليها لمشاهدة الأثار القديمة من ناحية أخرى. وهجرة بعض الشباب من أهل القرية نفسها منذ أكثر من عشرين عاماً إلى بعض الدول العربية والعودة بثقافات جديدة تتجلى في أساليب الاستهلاك وطرق الحياة وثقافة الزواج وتفضيلات الاختيار الزوجي وغير ذلك من العادات. ومعظم الدول التي يهاجرون إليها تتركز في السعودية والإمارات وليبيا وقطر، وهؤلاء المهاجرين يعملون في مهن مختلفة مثل العمل بالتدريس وطائفة المعمار والمخابز. وهذا الانفتاح الثقافي على القرية دفع بالمرأة إلى الخروج للتعليم والالتحاق بالمهن المختلفة مثل التعليم والطب والهندسة حتى من غير المتعلمات فإنهن يلتحقن ببعض الورش الصغيرة والمصانع للعمل بها وذلك لتحقيق الذات وتدعيم مكانتها، وهذا أيضاً ساعد على تغير النمط الثقافي والاجتماعي القديم وإحلال أنماط اجتماعية وثقافية جديدة محلها.

ويعتبر النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية في مجتمع الدراسة. ومن أهم المحاصيل الزراعية القمح والذرة الشامية والخضروات والنخيل، بالإضافة إلى تنوع الحرف لدى الذين لا يعملون بالزراعة مثل التجارة والحداة والسباكة والسمكرة والنقاشة مما يدل على تنوع المصادر الاقتصادية لدى أفراد مجتمع الدراسة.

شبكة الوسطاء "السماسرة" ودورهم في الزواج من غير المصريين:

وهناك في قرى الدراسة عامل هام يساعد على انتشار تلك الظاهرة ويقدم تسهيلات لها، يتمثل في وجود شبكة من السماسرة تقوم بتسهيل مهمة توصيل طرفي العلاقة لبعضهما من أمثال عمر سيد مشهور، ويومى الجف، وأبو طالب العطار من قرية ميت رهينة، عمر عاشور، وسيد أبو زيد من قرية أبو صير، وبينهم وبين سماسرة آخرين بمدينة الخوامدية اتفاق ضمنى على تقسيم الأتعاب بينهم.

وعندما يأتي الخليجي أو العربى إلى الوسيط والسماسر فإن الأخير يقترح عليه الزواج من فتاة معينة لديه معرفة بها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، ثم يذهب السماسر إلى والد الفتاة كى يعرض عليه الأمر ويرى كل منهما عن طريق الوسيط مقابل ما يأخذه من سمسة، ويقوم الوسيط بتخليص الأوراق المطلوبة، كما يقوم بتوصيل الخليجي وزوجته إلى الفندق فى القاهرة أو إلى المطار، وهكذا تتم عمليات الزواج.

عوامل جذب غير المصريين إلى الفتاة المصرية.

مما يشجع على زيادة عدد المتزوجات من غير المصريين أيضاً أن الزواج فى كثير من المجتمعات ومنها المجتمعات العربية والخليجية مكلف جداً إذا قورن بتكلفته فى مصر مما يسهل على كثير من العرب "الخليجي" الإختيار الزواجى منها.

عامل آخر يتضح فى ضعف المستوى الاقتصادى لدى كثير من الأسر التى توافق على زواج بناتها من غير المصريين خاصة حينما يرون الأسر التى سبقت وزوجت بناتها لغير المصرى حصلت على مستوى اقتصادى مرتفع، وصاروا يملكون العقارات والأراضى والسيارات، وحدث لديهم حراك اجتماعى يشجع الآخرين على الموافقة على زواج بناتهن من غير المصريين بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وزيادة نسبة الأنهار الاستهلاكى يجعل الناس يشعرون بالحاجة الشديدة إلى المادة تحت أى ظروف، كل هذا يدفع إلى انتشار هذه الظاهرة.

تحليل الدراسة الميدانية

ويتضح من الجدول (١) أن غالبية افراد العينة التي بلغت ٣٤,٦٪ كانت، أعمارهم دون سن ٢٠ سنة، ثم جاءت، الفئة العمرية من ٢٥ لأقل من ٣٠ سنة بنسبة ٣٠,٧١٪. ثم وزعت باقى النسبة المتوية على الفئة العمرية من سن ٣٠ سنة لأقل من ٤٥ سنة ولم يوضح ٢٥٪ من نسبة افراد العينة فئات أعمارهم، وذلك من إجمالى عينة الدراسة البالغ عددها (٥٢) مبحوث ومبحوثة.

جدول رقم (١)

يوضح البيانات الأساسية

م	الفئة	التكرار	النسبة المتوية
١	أقل من ٢٠ سنة	١٨	٣٤,٦٪
٢	من ٢٠ - أقل من ٢٥	٥	٩,٦٪
٣	من ٢٥ - أقل من ٣٠	٩	١٧,٣٪
٤	من ٣٠ - أقل من ٣٥	٥	٩,٦٪
٥	من ٣٥ - أقل من ٤٠	١	١,٩٪
٦	من ٤٠ - أقل من ٤٥	١	١,٩٪
٧	من ٤٥ - أقل من ٥٠	--	صفر
٨	من ٥٠ فأكثر	--	صفر
٩	غير موضح	١٣	٢٥٪
الإجمالى		٥٢	

عينة الدراسة:

ويتضح من الجدول (٢) أن غالبية افراد العينة قد تزوجوا مرة واححدة وبلغت نسبة هؤلاء ٥٠٪ ثم جاءت نسبة من قالوا أنهم قد تزوجوا مرتين بنسبة ١٧,٣٪، ثم جاءت

نسبة من تزوجوا ثلاث مرات ١,٩٪، ثم أتت نسبة من تزوجوا أربع مرات ٥,٧٪ ولم يوضح ٣٠,٧٪ من نسبة افراد العينة رأيهم في عدد مرات الزواج. وذلك من إجمالي عينة الدراسة البالغ عددها (٥٢) مبحوث.

جدول رقم (٢)

يوضح عدد مرات الزواج لعينة الدراسة

م	عدد مرات الزواج	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	مرة واحدة	٢٦	٥٠٪
٢	مرتين	٩	١٧,٣٪
٣	ثلاث مرات	١	١,٩٪
٤	أربع مرات	٣	٥,٧٪
٥	غير واضح	١٦	٣٠,٧٪
الإجمالي		٥٥	

ويتضمن الجدول (٣) أن غالبية افراد العينة ٣٤,٦٪ لم تلتحق بأى مراحل تعليمية، ثم بعد ذلك نسبة ممن التحقوا بالتعليم المتوسط وبلغت نسبتهم ١٥,٣٪ ثم اتت بعد ذلك نسبة من هم في الدراسات العليا (الدبلوم أو الماجستير والدكتوراه) وكانت ٩,٦٪، ثم تساوت نسبة من هم أقل من التعليم المتوسط مع من هم في التعليم الجامعي وبلغت نسبتهم ٧,٦٪، ولم توضح نسبة ٢٥٪ من افراد العينة حالتهم التعليمية، وذلك من إجمالي عدد افراد عينة الدراسة البالغ عددها (٥٢) مبحوث.

جدول رقم (٣) يوضح الحالة التعليمية لعينة الدراسة

م	الحالة التعليمية	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	لم تلتحق بأى تعليم	١٨	٣٤,٦
٢	تعليم أقل من المتوسط	٤	٧,٦
٣	تعليم متوسط	٨	١٥,٣
٤	تعليم جامعي	٤	٧,٦
٥	دراسات عليا دبلوم أو ماجستير أو دكتوراه	٥	٩,٦
٦	غير موضح	١٣	٢٥%
الإجمالي		٥٢	

ويتضح من الجدول (٤) أن غالبية افراد العينة ٥٠٪ حالتهم الاقتصادية أقل من المتوسط، ثم جاءت بعد ذلك نسبة ١٥,٣٪ أوضحوا أن حالتهم الاقتصادية متوسطة المستوى، أما اصحاب الحالة الاقتصادية العالية من افراد عينة الدراسة فجاءت نسبتهم ٩,٦٪ ولم توضح ٢٥٪ من افراد العينة مستوى حالتهم الاقتصادية، وذلك في عدد أفراد العينة البالغ عددها (٥٢) مبحوث.

جدول رقم (٤) يوضح الحالة الاقتصادية لأسرة عينة الدراسة

م	الحالة الاقتصادية	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	أقل من المتوسط	٢٦	٥٠%
٢	متوسط	٨	١٥,٣%
٣	مستوى اقتصادى	٥	٩,٦%
٤	غير موضح	١٣	٢٥%
الإجمالي		٥٢	

ويتضح من الجدول (٥) أن غالبية افراد عينة الدراسة ليس لديهم أولاد حيث بلغت نسبتهم ٣٠,٧٪، ثم جاء بعد ذلك نسبة ٧,٣٪ يبلغ عدد أولادهم أقل من فردين، وجاءت نسبة ١٧,٣٪ وقالت عدد أولادهم من ٢ إلى ٤ افراد من الأسرة. ثم جاءت نسبة ٥,٧٪ عدد أولادهم ٣ أولاد، ثم بعد ذلك أوضح الجدول ٣,٨٪ نسبة عدد أولادهم من ستة أفراد فأكثر، ولم توضح نسبة ٢٥٪ من إجمالي افراد عينة الدراسة عدد أولادها، وذلك من إجمالي افراد عينة الدراسة البالغ عددها (٥٢) مبحوث.

جدول رقم (٥)

يوضح عدد الأولاد لدى أسرة عينة الدراسة (أولاد الزوجة)

م	عدد الأولاد لدى الأسر	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	أقل من ٢ فرد	٩	١٧,٣٪
٢	من ٢ إلى ٣ أقل من ٤ فرد	٩	١٧,٣٪
٣	من ٤ إلى ٥ أقل من ٦ فرد	٣	٥,٧٪
٤	٦ فأكثر أفراد فأكثر	٢	٣,٨٪
٥	لا يوجد أولاد	١٦	٣٠,٧٪
٦	غير موضح	١٣	٢٥٪
الإجمالي		٥٢	

ويوضح الجدول (٦) أن غالبية افراد العينة أوضحوا أن سوء الحالة الاقتصادية لأسرة الزوجة كانت من مبررات الزواج من الأجنبي وكانت نسبة هؤلاء ٨٠,٧٪ وتلى ذلك من قالوا الحصول على المال والتنعم بحياة اقتصادية مريحة كانت نسبتهم ٥٣,٨٪ وجاءت نسبة من قالوا أن الهدف منه هو الحصول على مستوى اقتصادى أفضل من ذى قبل وكانت ٤٨,٧٪ وجاءت نسبة من قالوا أن الصديقات كن السبب فى هذا الزواج وكانت نسبتهم ٤٠,٣٪ أما الذين قالوا أن ظروف العمل هى التى جمعت بين الزوجين فقد بلغت ٣٤,٦٪. من قالوا أن السبب فى هذا الزواج هو الرغبة فى الهجرة والطموح

فى السفر للخارج والتعرف على عادات وتقاليد الدول الأخرى بنسبة ٢٣٪. من قالوا أن الزواج تم عن طريق السمسار (دلال عرسان الخارج) كانت نسبتهم ١٩,٢٪. من قالوا أن الزواج تم عن طريق زواج المصلحة كانت نسبتهم ١٥,٣٪. أما الزواج عن طريق الأصدقاء فكانت نسبتهم ١٣,٤٪. وأما الذين قالوا أن الزواج جاء عن طريق ظروف عمل الأهل بالخارج. وعن طريق الوالد وأصدقاءه. كانت نسبتهم ١١,٥٪. أما نسبة من قالوا أن الزواج تم عن طريق الحصول على إقامة والإستقرار والحصول على وظيفة وعن طريق الوساطة عن طريق صديقات تزوجن بالخارج كانت نسبتهم جميعاً ٩,٦٪. أما الذين قالوا أن الزواج تم بعد الطلاق من الزوج المصرى وكانت فرص الزواج صعبة مرة ثانية، لذلك اضطرت للزواج من الأجنبى وكانت نسبة هؤلاء ٧,٦٪، ثم جاءت بعد ذلك نسبة من قالوا أنه تم بعد الفشل فى التعليم من ناحية ورغبته فى الانتقال اعلى معيشة القصور من ناحية أخرى، وقد بلغت هذه النسبة ٥,٧٪. والذى تم عن طريق ظروف الدراسة فى الجامعة الأجنبية من ناحية بسبب الوحدة والتخلص من القارب والهروب من معيشتهم الصعبة، وقد بلغت هذه النسبة ٣,٨٪، ثم قالت نسبة ١,٩٪ أن هذا الزواج تم بعد السفر للخارج والهروب من تأدية الخدمة العسكرية المصرية، وذلك من جملة عدد أفراد عينة الدراسة التى بلغت (٥٢) مبحوث ومبحوثة.

جدول رقم (٦)

يوضح أسباب ومبررات الزواج من أجنبى

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	الزواج من مصرى بالإجبار وكان عمرها صغير.	٥	٩,٦٪
٢	بعد الطلاق من الزوج المصرى كانت فرص الزواج صعبة مرة أخرى لذلك اضطرت للزواج من أجنبى.	٤	٧,٦٪
٣	الزوج الأجنبى اشترى سيارة مرسيدس وشقة تمليك وإغراءات مادية كبيرة	١٠	١٩,٢٪
٤	الزواج تم عن طريق السمسار (دلال عرسان الخارج)	١٠	١٩,٢٪

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
٥	الفشل في التعليم.	٣	٥,٧%
٦	سوء الحالة الاقتصادية لأسرة الزوجة بمعنى الزواج سببه مادي بحت.	٤٢	٨٠,٧%
٧	الزواج عن طريق صديقات تزوجن من أجنبي.	٢١	٤٠,٣%
٨	للحصول على المال والتنعم بحياة اقتصادية مرفهة.	٢٨	٥٣,٨%
٩	الزواج عن طريق زوج الأخت الأجنبي.	٥	٩,٦%
١٠	الزواج تم عن طريق وساطة بعض الأشخاص الذين يعملون بالخارج.	٥	٩,٦%
١١	الرغبة في الهجرة والطموح في السفر للخارج ولف العالم والتعرف على عادات وتقاليد الدول الأخرى.	١٢	٢٣%
١٢	رغبة في الانتقال إلى عيشة القصور	٣	٥,٧%
١٣	عن طريق لقاء تم بين العروسين وتبادل المشاعر والأحاسيس.	٢	٣,٨%
١٤	ظروف العمل هي التي جمعت بين الزوجين.	١٨	٣٤,٦%
١٥	للحصول على الإقامة والأموال والاستقرار للحصول على وظيفة.	٥	٩,٦%
١٦	زواج مصلحة.	٨	١٥,٣%
١٧	ظروف الدراسة في الجامعة الأجنبية.	٢	٣,٨%
١٨	توافق الطبع والفكر والهوايات والدراسة.	٥	٩,٦%
١٩	زواج عن طريق الجيران.	٨	١٥,٣%
٢٠	زواج عن طريق الأصدقاء.	٧	١٣,٤%
٢١	زواج عن طريق الوالد	٦	١١,٥%

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
٢٢	زواج من أجل الحصول على مستوى اقتصادى افضل	٢٥	٤٨,٧٪
٢٣	زواج عن طريق الحسب المتبادل بين العروسين.	٥	٩,٦٪
٢٤	السفر للخارج والهروب من تأدية الخدمة العسكرية.	١	١,٩٪
٢٥	الوحدة والتخلص من الأقارب الذين أعيش معهم والهروب من معاملتهم القاسية لى.	٢	٣,٨٪
٢٦	بسبب الظروف الصعبة التى مرت بها الزوجة أثناء وجودها فى بيت الوالد وانخفاض المستوى الاقتصادى.	١٠	١٩,٢٪
٢٧	زواج عن طريق الأهل وظروف عملهم بالخارج.	٦	١١,٥٪
٢٨	الزواج تم بسبب جهل العروسة وصغر سنها.	٥	٩,٦٪
الإجمالى		٢٦٣	

ويتضح من الجدول (٧) أن غالبية افراد العينة أوضحوا أن التفاعل بين الزوجين وأهل العروسة قائم على المنفعة المادية وتقديم الهدايا وقد بلغت نسبة هؤلاء ٧٣٪، ثم جاءت بعد ذلك نسبة من قالوا أنه لا يوجد تفاعل بين الزوجين حيث أنه لا توجد علاقة بين الزوجين بسبب التسرع فى عملية الزواج من ناحية. ومنهم من قال أن الخلافات الزوجية مستمرة بين الزوجين بسبب الفارق الكبير فى السن، ومنهم من قال أن الثروة والجاه والرغبة فى الثراء السريع يساعد على التفاعل بين الزوجين وقد بلغت نسبتهم ٢٨,٨٪. ثم أوضحت نسبة من قالوا أن الدوافع الاقتصادية سبب من أسباب التفاعل بين الزوج والزوجة وليست العلاقات الإنسانية وقد بلغت نسبة هؤلاء ٤٨٪، ومنهم من قال أنه بسبب الزواج عن طريق السمسار أدى إلى عدم معرفة الزوج معرفة قوية وانعدام التفاعل بينهم وبلغت نسبة هؤلاء ٢٣٪، وتقاسم نسبة ١٩,٢٪ من قالوا أن هذا التفاعل اجبارى لكى تتم المعاشرة الزوجية من ناحية ومنهم من قال أن تلك العلاقة بين الزوجين يجمعها

الحب والحنان وتؤدي إلى تفاعل إيجابي مثمر، وقالت نسبة ١٥,٣٪ أن تلك العلاقة قد توطدت بين الزوجين بعد إنجاب الأطفال. واتفقت نسبة ١٣,٤٪ من جملة العينة على أن هذا الزواج قصير العمر بسبب عدم توافق العادات والقيم المختلفة بين الطرفين. وقالت نسبة ٩,٦٪ أن أهل الزوج الأجنبي هم سبب الانفصال في هذا الزواج، وأجمع نسبة ٥,٧٪ أن هذا الزواج متكامل ومتكافئ المعايير ويؤدي إلى تحسين الحالة المعيشية والاقتصادية، وذلك من إجمالي أفراد العينة البالغ عددها (٥٢) مبحوث ومبحوثة.

جدول رقم (٧)

يوضح ديناميات التفاعل والتطور

بداية من التفكير الفعلي حتى الوقت الحالي

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	الزواج تم عن طريق السمسار مما يؤدي إلى عدم معرفة الزوج معرفة قوية.	١٢	٢٣٪
٢	الدوافع الاقتصادية أسباب التعامل بين الزوج والزوجة وليست العلاقات الإنسانية.	٢٥	٤٨٪
٣	التعامل بين الزوجين وأهل العروسة قائمة على المنفعة المادية وتقديم الهدايا.	٣٨	٧٣٪
٤	تعدد مرات الزواج والانفصال بين الزوجين يجعل التعامل سلبى.	٣	٥,٧٪
٥	الفتر الدائم فى العلاقة الزوجية.	٣	٥,٧٪
٦	تفاعل اجبارى لكى تتم المعاشرة الزوجية.	١٠	١٩,٢٪
٧	خلافات مستمرة بين الزوجين لفارق السن الكبير بين الزوجين يفقد وجود تفاعل بينهم.	١٥	٢٨,٨٪
٨	الثروة والجاه والرغبة فى الثراء السريع والسهل يساعد على التعامل بين الزوجين.	١٥	٢٨,٨٪

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
٩	توطدت العلاقة بين الزوجين بعد إنجاب الأطفال.	٨	١٥,٣%
١٠	العلاقة بين الزوجين قبل وبعد الزواج توجد تعامل بينهم.	٧	١٣,٤%
١١	بسبب أهل الزوج الأجنبي يفقد العلاقة بين الزوجين ويكون السبب في الانفصال بينهم.	٥	٩,٦%
١٢	العلاقة بين الزوجين يجمعها الحب والحنان تؤدي بهم إلى تفاعل إيجابي مثمر.	١٠	١٩,٢%
١٣	زواج تم عن طريق الصدفة.	٧	١٣,٤%
١٤	زواج متكامل متكافئ بكل المعايير يوجد تعامل وحب	٣	٥,٧%
١٥	زواج قصير العمر بسبب عدم توافق العادات والقيم.	٧	١٣,٤%
١٦	زواج ناجح أدى إلى تحسين الحالة الاقتصادية ومواصلة التعليم حتى أصبحت الزوجة تحصل على شهادات دراسية.	٣	٥,٧%
١٧	لاوجود للتعامل بين الزوجين حيث أنه لا توجد علاقة بين الزوجين بسبب التسرع في عملية الزواج.	١٥	٢٨,٨%
الإجمالي		١٩٦	

يتضح من هذا الجدول (٨) أن غالبية افراد العينة ترحب بالزواج من الأجنبي علشان فلوسه وغناه والاستفادة منه، وقد بلغت نسبتهم (٥٧,٦٪)، وأوضحت نسبة أخرى أن العلاقة بين الزوجين هي علاقة منفعة فقط لاغير وقد وصلت هذه إلى ٤٨٪، ومن قالوا أن الأهل والجيران والقرية معتادون ويرحبون بهذا الزواج جاءت ٣٨,٤٪، ونسبة من قلن من النساء المتزوجات من أجنبي للأخريات بالقرية بعدم قبول مثل هذه الزيجات لأضرار هامة بلغت ٢٨,٨٪. وأوضح الجدول أيضاً أن البعض في هذه القرية

يعارض هذا الزواج والآخريقبله وهؤلاء نسبتهم وصلت إلى ١٣,٤٪، وأوضح الجدول أيضاً أن نسبة ١١,٥٪ قالوا أنه ليس هناك ضرر من هذا الزواج فهو شئ عادى فى هذه القرية. وأوضح أيضاً أن الزواج والطلاق من أجنبى شئ عادى، وعدم رفض المجتمع المصرى من زواج الأجنبى بالمصرية بتوكيل دون حضوره، وقد بلغت نسبة هؤلاء جميعاً ٩,٦٪، وقد أوضحت النسبة المتبقية فى هذا الصدد أن احتياج الأسرة المادى يرحب بمثل هذا الزواج مع وجود مشاكل جهة به وقد وصلت نسبة هؤلاء ٥,٧٪ وذلك من جملة عدد افراد عينة الدراسة البالغ عددها (٥٢) مبحوثاً ومبحوثة.

جدول رقم (٨)

يوضح ردود فعل المجتمع تجاه هذه الظاهرة

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	الأسرة رحبت بالزواج الأجنبى علشان فلوسه وغناه والاستعادة منه.	٣٠	٥٧,٦٪
٢	الأهل والجيران والقرية يرحبون بمثل هذا الزواج.	٢٠	٣٨,٤٪
٣	الزواج والطلاق من أجنبى شئ عادى ومعتاد فى القرية وبين الأهالى.	٥	٩,٦٪
٤	الزوجة تفصح بعدم قبول مثل هذه الزيجات لأخريات.	١٥	٢٨,٨٪
٥	احتياج الأسرة المادى يرحب بمثل هذا الزواج وبسببه يؤدى إلى الانفصال.	٣	٥,٧٪
٦	البعض يؤيد هذا الزواج والبعض يعارض.	٧	١٣,٤٪
٧	أهل الزوج (الأجنبى) السبب فى الانفصال بسبب الغيرة.	٥	٩,٦٪
٨	البعض يشجع الزواج من أجنبى عن قصة حب وعدم معاشرة والسكن مع أهل الزوج.	٢	٣,٨٪
٩	العلاقة بين الزوجين علاقة منفعة.	٢٥	٤٨٪

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١٠	ليست هناك ضرر من الزواج من أجنبي ولا مانع منه فهو شئ عادى.	٦	٪١١,٥
١١	المجتمع المصرى لايرفض الزواج من أجنبي.	٥	٪٩,٦
١٢	عدم قبول كلاً من الزوجين لدى عائلة الآخر.	٣	٪٥,٧
١٣	بعض المجتمعات العربية ترفض الزواج من أجنبي.	٣	٪٥,٧
١٤	موافقة أهل العروسة موافقة تامة طمعاً فى رفع مستوى الحالة الاقتصادية.	٣٠	٪٥٧,٦
١٥	الأسرة المصرية ترفض الزوجة الأجنبية.	٥	٪٩,٦
١٦	المجتمع والهل والجيران يرحبون بمثل هذه الزوجات ويرحبون بهذه الطريقة.	٢٠	٪٣٨,٤
١٧	المجتمع يسمح بزواج العروس بتوكيل من العريس (جواز غيايى).	٥	٪٩,٦
الإجمالى		١٨٩	

ويتضح من الجدول (٩) أن غالبية أفراد عينة الدراسة قالوا أن المعاملة المالية والقوة الاقتصادية هي التي تحدد السلطة داخل الأسرة والمجتمع وقد بلغت نسبة هؤلاء ٦٧,٣٪، ثم اوضح الجدول أيضاً أن نسبة من قالوا أن السلطة فى هذا الموضوع بيد الرجل الذى يتحمل أعباء أسرته وقد وصلت ٥٧,٦٪، وأوضح الجدول أيضاً أن قرار الزواج من أجنبي قرار مشاركة بين كل من الزوج والزوجة فى الأسرة وقد وصلت نسبة هؤلاء ١٩,٢٪ والنسبة المتبقية فى هذا الصدد رأت أن القرار فى هذا الصدد يتخذ على أساس العقل والتفكير بعد عمل المرأة على أساس السلطة فى الأسرة بالقرية، وقد وصلت نسبة هؤلاء ٩,٦٪ وذلك من جملة عدد أفراد العينة البالغ عددها (٥٢) مبحوث ومبحوثة.

جدول رقم (٩)

يوضح التفسير في القيم السياسية داخل المجتمع

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	المعاملة المالية والقوة الاقتصادية هي التي تحدد السلطة داخل الأسرة وداخل المجتمع.	٣٥	٦٧,٣%
٢	أصبح القرار في الأسرة لا يتخذ على أساس السلطة بل على أساس العقل والتفكير.	٥	٩,٦%
٣	القرار أصبح في يد الزوجة بعد أن خرجت للعمل.	٥	٩,٦%
٤	السلطة في يد الرجل الذي يتحمل أعباء الأسرة.	٣٠	٥٧,٦%
٥	القرار لكل من الزوجين عن المشاركة في إتخاذ القرار	١٠	١٩,٢%
الإجمالي		٨٥	

ويتضح من الجدول (١٠) أن غالبية افراد عينة الدراسة أوضحت ان القيم الاقتصادية هي الأساس في الزواج من أجنبي وبلغت نسبة هؤلاء ٦٧,٣% وأوضح الجدول أيضاً أن الهروب من حالة الفقر الشديد والمستوى الاقتصادي المتدنى إلى مستوى اقتصادى مرتفع الوصول إلى مستوى سكن عال ومعيشة وتعليم عال قد بلغت نسبة هؤلاء ٤٨%. ويوضح الجدول أيضاً أن من ظواهر التغيير الاقتصادي في هذا المجتمع تحسن الحالة الاقتصادية بعد اتمام هذا الزواج وقد بلغت نسبة هؤلاء ٢٨,٨% من عينة الدراسة أجابوا أن هذا الزواج خالى من المطامع الاقتصادية بمعنى أنه زواج قائم على تكافؤ الفرص، ثم أوضحت نسبة ١٩,٢% أن الذوق العام قد تغير بتغير المستوى الاقتصادي، وهناك لدى هذه النسبة أيضاً ظاهرة عدم الرضا عن النفس أو الرضا عن الوالدين وعدم اقتناع الزوجة بهذا الزواج، وأظهر الجدول أيضاً أن هناك تغيراً في القيم الاقتصادية متمثلاً في عمل المرأة على ماكينات تريكو والعمل بالمزارع وتربية الدواجن وبلغت نسبة هؤلاء ١,٩% وذلك من جملة تعداد عينة الدراسة البالغ عددها (٥٢) مبحوثاً ومبحوثة.

جدول رقم (١٠)

يوضح التغيير في القيم الاقتصادية داخل المجتمع

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	القيم الاقتصادية هي الأساس في الزواج من أجنبي.	٣٥	٦٧,٣%
٢	الهروب من حالة الفقر الشديد والمستوى المعيشي المنحدر في الأسرة إلى مستوى اقتصادى عالى.	٢٥	٤٨%
٣	الوصول إلى أعلى المستويات فى المسكن والملبس والمعيشة والتعليم.	٢٥	٤٨%
٤	بالرغم من الغنى الشديد عدم الرضا عن النفس أو الرضا عن الوالدين وعدم إقناع الزوجة بهذا الزواج.	١٠	١٩,٢%
٥	الزواج ثم الانفصال من أجنبي أدى إلى الاجتياح فأصبحت تعمل على ماكينه تريكو.	١	١,٩%
٦	بعد الانفصال من أجنبي أصبحت أدير مزرعة للحصول على المال.	١	١,٩%
٧	تغير الذوق العام بتغير المستوى الاقتصادى.	١٠	١٩,٢%
٨	الحصول على المال والجنسية أدى إلى السفر للخارج والغربة والمهجرة.	١٠	١٩,٢%
٩	زواج خالى من المطامع الاقتصادية بمعنى زواج قائم على التكافؤ وليس له مطامع اقتصادية.	١٥	٢٨,٨%
١٠	تحسن حالة الأسرة الاقتصادية بعد الزواج.	٢٠	٣٨,٤%
١١	رفع المستوى الاقتصادى للزوج.	٥	٩,٦%
١٢	لتكوين أسرة سعيدة واستقرار عائلى.	١١	٢١,١%
الإجمالى		١٦٨	

يتضح من الجدول (١١) أن غالبية افراد العينة اوضحوا أن صاحب المال الغنى هو الذى تبحث عنه المرأة فى الوقت الحالى، وتقدر نسبة هؤلاء بـ ٤٨٪، وأوضح نسبة ٣٨,٤٪ من أفراد العينة أن مظاهر التغير تمثلت فى الانتقال من مرحلة الفقر إلى الغنى الشديد، وقالت نسبة ٣٤,٦٪ أن الزواج المبكر يفقد البنت هويتها وشخصيتها ويفقدها الحياة. وأوضح بعض افراد العينة أن سوء العلاقات الأسرية وعدم الترابط الأسرى سبب رئيسى من أسباب الزواج من الأجنبى وبلغت نسبة هؤلاء ٢٨,٨٪، وأوضح الجدول أيضاً أن نسبة ١٩,٢٪ من أفراد العينة يقولون أن فارق السن بين الزوجين يؤدي إلى عدم الترابط الأسرى وسرعة الإنفصال بين الزوجين، وهذا الفارق فى السن يجعل المرأة كالمخادمة لدى الزوج المسن. وأوضح نسبة ١٣,٤٪ أن هذا الزواج جعل كلا الزوجين يتأثر بالآخر من حيث اكتساب اللغة واكتساب العادات والتقاليد، وأوضح الجدول أيضاً أن من مظاهر التغير فى القيم الاجتماعية أن تأثرت الزوجة بعد تحسن مستواها الاقتصادى فأصبحت تنظر للناس بأنهم أقل منها مستوى اقتصادى وقد بلغت نسبة هؤلاء ٩,٦٪، وذلك من جملة عدد افراد العينة التى بلغت (٥٢) مبحوث ومبحوثة.

جدول رقم (١١)

يوضح التغير فى القيم الاجتماعية داخل المجتمع

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	صاحب المال هو الذى تبحث عنه المرأة الآن.	٢٥	٤٨٪
٢	الزواج المبكر يفقد البنت هويتها وشخصيتها ويفقدها الحياة.	١٨	٣٤,٦٪
٣	الزواج المبكر أدى إلى اللجوء إلى تسنين البنت وزواجها مبكراً.	٥	٩,٦٪
٤	الزواج المبكر قرار فاشل لأنه ليس به تكافؤ.	١٠	١٩,٢٪
٥	الموافقة على الزواج من أجنبى سببه هو عدم معرفة الآخرين وفقدان الخبرة بالزواج.	٥	٩,٦٪

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
٦	البنات ليس لها قرار في الموافقة على زواجهما من أجنبي واختيار الزوج.	٥	٩,٦%
٧	الزوج الجاهز أحسن من غيره.	٢٠	٣٨,٤%
٨	الزواج الناجح لا يشترط باختيار الأهل أو باختيار البنت.	٥	٩,٦%
٩	التأثر بالعادات والتقاليد للبلد المهاجر إليها.	٦	١١,٥%
١٠	الحصول على الزوجة المناسبة التى تتفق مع الأحوال الشخصية.	٦	١١,٥%
١١	تأثر كلاً من الزوجين بالآخر من حيث اللغة والعادات والتقاليد.	٤	١٣,٤%
١٢	عدم تأثير كلاً منهم على الآخر وإختلاف العادات.	٥	٩,٦%
١٣	فرص المقاطعة والعزلة عن الأهل والجيران من الزوجة.	٥	٩,٦%
١٤	تأثرت الزوجة بعد تحسن مستواها الاقتصادى فأصبحت تنظر للناس بأنهم أقل مستوى اقتصادى.	٥	٩,٦%
١٥	الانتقال من مرحلة الفقر إلى الغنى الشديد.	٢٠	٣٨,٤%
١٦	أغلب حالات الزواج من أجنبي تنتهى بالطلاق والفشل.	٢٠	٣٨,٤%
١٧	الزواج من أجنبي ظاهرة فاشلة لا بد من التعرض لها ومواجهتها.	١٥	٢٨,٨%
١٨	لعدم وجود ضوابط وقوانين أدى إلى زيادة عدد حالات الزواج من أجنبي.	٢٠	٣٨,٤%
١٩	انجاب أطفال يعيشون بعيداً عن الأب الأجنبي.	١٠	١٩,٢%
٢٠	إنكار الزوج الأجنبي نسب الأبناء يؤدي إلى ظهور مشكلة اجتماعية فى المجتمع المصرى.	٥	٩,٦%

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
٢١	سوء العلاقات الأسرية وعدم التزام الأسرى بسبب سرعة الزواج.	١٥	٢٨,٨٪
٢٢	فارق السن بين الزوجين يؤدي لعدم التزام الأسرى وسرعة الانفصال.	١٠	١٩,٢٪
٢٣	ارتفاع نسبة الطلاق بسبب انتشار ظاهرة الزواج من أجنبي.	٢٠	٣٨,٤٪
٢٤	بسبب هذه الظاهرة أدى إلى حرمان الزوجة من رؤية أبنائها حيث أن الزوج يأخذ الابن الذكر.	١٠	١٩,٢٪
٢٥	بسبب هذه الظاهرة تحولت الزوجة إلى خادمة للزوج والأهل.	٥	٩,٦٪
٢٦	تحول الزوجة إلى خادمة للزوج المسن.	١٠	١٩,٢٪
٢٧	انتشار هذه الظاهرة أدى إلى حرمان الزوجة من الحصول على وثيقة الطلاق.	١٣	٢٥,٤٪
٢٨	الزواج من أجنبي أدى إلى أن الزوجة تباع نفسها لمن يدفع أكثر	١٥	٢٨,٨٪
الإجمالي		٢٩٢	

ويوضح الجدول (١٢) أن غالبية أفراد العينة قالوا أن المال والجاه هما الأساس في الزواج من الأجنبي وقد بلغت نسبة هؤلاء ٤٨٪. وأوضح الجدول بعد ذلك أن البنت المتعلمة تستطيع الاختيار أفضل من البنت الأمية في الإقبال على هذا الزواج، وبلغت نسبة من قالوا بذلك ٢٨,٨٪، ويوضح الجدول أيضاً أن الذكاء العقلي له اثر على اختيار البنت للزواج، ومن هنا يمكنها اكتساب خبرات متبادلة من المهاجر والبلد التي تهاجر إليها، وقد

بلغت نسبة هؤلاء ١٩,٢٪، وقد أوضح نسبة ١١,٥٪ أن الزواج من الأجنبي يفقدنا كل القيم الموجودة في المجتمع، وأوضح نسبة ٩,٦٪ أن من معايير اختيار الزوج المناسب هي المتمتع بالأخلاق الطيبة والمعاملة الحسنة، والقدرة المادية، وذلك من جملة افراد العينة البالغ (٥٢) مبعوث ومبحوثة.

جدول رقم (١٢)

يوضح التغيير في القيم الثقافية داخل المجتمع

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	المال والجاه هما الأساس في الزواج.	٢٥	٤٨٪
٢	البنيت المتعلمة تستطيع الاختيار أفضل من الأمية.	٢٥	٢٨,٨٪
٣	الأسلوب الحالى في الزواج أفضل من الأسلوب القديم لأن الزوجة تستطيع الآن الرفض.	٥	٩,٦٪
٤	الذكاء العقلى له اثر على اختيار البنيت للزوج.	١٠	١٩,٢٪
٥	الرجل يقدر يختار لكن البنيت ليس لها الحق في الاختيار.	٥	٩,٦٪
٦	اختيار الزوج المناسب من له القدرة على تحمل المسئولية وقادر مادياً.	٥	٩,٦٪
٧	معايير اختيار الزوج المناسب الذى يتمتع بالأخلاق الطيبة المعاملة الحسنة في قدرته المادية.	٥	٩,٦٪
٨	الأسلوب القديم في اختيار الزوج أفضل من الأسلوب الحديث.	٥	٩,٦٪
٩	اختيار الزوجة المناسبة للزوج.	٥	٩,٦٪
١٠	تبادل اللغة الأجنبية والعربية لكلا الزوجين.	٥	٩,٦٪
١١	اكتساب خبرات متبادلة من المهاجر والبلدة التى هاجر إليها.	١٠	١٩,٢٪
١٢	اكتساب العادات والتقاليد لكل من الزوجين.	١٥	٢٨,٨٪

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١٣	نظراً لقصر مدة الزواج لم يحدث تأثير في أى جانب من الجوانب.	١٢	٢٣٪
١٤	تأثر الزوجة بعادات الزوج وأصبحت تفعل كما تشاء.	٥	٩,٦٪
١٥	القيم الثقافية لم تتأثر حيث أن كلاهما له "تيم"	٣	٥,٨٪
١٦	تأثير الزوجة على زوجها وتطبعه بطبعها وقيمها.	٣	٥,٨٪
١٧	الزواج من اجنبى يفقد كل القيم.	٦	١١,٥٪
١٨	اختلاف الجنسين بين الزوجين أدى إلى عدم تقارب وجهات النظر بين الزوجين.	٥	٩,٦٪
١٩	الزواج المبكر يؤدي إلى أن الزوجة لم تكمل دراستها.	١٥	٢٨,٨٪
الإجمالى		١٥٩	

يتضح من الجدول (١٣) أن نسبة ٣٠,٧٪ من جملة افراد العينة لم يتأثر أحد منهم فى قيمه الدينية فكل منهم على دين واحد، وأوضحت نسبة ٩,٦٪ أن الزوج الأجنبى كان له تأثير على الزوجة بتغيير عقائدها الدينية، وأوضحت نسبة ٥,٧٪ أن الزوجة قد استطاعت أن تعلم زوجها الأجنبى اللغة وتلقنه محاسن دينها، وأوضحت نسبة ٣,٨٪ من جملة أفراد العينة أن الزوج المصرى يغير دين الزوجة الأجنبية قبل الزواج بها، وأوضحت نسبة ١,٩٪ أن الزوج على الرغم من تدينه إلا أنه يطالب زوجته بخلع الحجاب عنها، وذلك من جملة عدد أفراد عينة الدراسة عددها (٥٢) مبحوث ومبحوثة.

جدول رقم (١٣)

- يوضح التغيير في القيم الدينية داخل المجتمع

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	تعليم اللغة والدين للزوج المهاجر.	٣	٥,٧%
٢	التمسك بالدين لكلا منهم.	١٥	٣,٧%
٣	تغير دين الزوجة الأجنبية قبل الزواج.	٢	٣,٨%
٤	لم يتأثر آخر فكلاهما على دين واحد.	١٦	٣,٧%
٥	بالرغم من تدينه الشديد كان يطالب الزوجة بخلع الحجاب.	١	١,٩%
٦	تأثير الزوج على الزوجة بتغيير عقائدها.	٥	٩,٦%
الإجمالي		٨٤	

ويتضح من الجدول (١٤) أن نسبة ٥٧,٦% أن أهل الزوجة يوافقون على الزواج من أجنبية، وأن نسبة ١٩,٢% من أهل الزوجة يرفضون الزواج من أجنبي، وأن نسبة ١٣,٤% من أهل الزوج والزوجة يوافقون على الزواج من أجنبي. ويوضح الجدول النسبة المتبقية وقدرها ٥,٧% يرون أن تقاليد بعض المجتمعات الأجنبية ترفض الزواج من خارج البلد الذي ينتمي إليه الأجنبي، وذلك من إجمالي عدد المبحوثين البالغ (٥٢) مبحوث ومبحوثة.

جدول رقم (١٤)

يوضح رأى الأهل فى الزواج من أجنبية

م	الاستجابة	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	أهل الزوجة موافقون.	٣٠	٥٧,٦%
٢	أهل الزوجة يرفضون.	١٠	١٩,٢%
٣	أهل كل من الزوجين موافقون.	٧	١٣,٤%
٤	أهل الزوج موافقون.	٧	١٣,٤%
٥	بعض المجتمعات الأجنبية ترفض الزواج من غير بلده.	٣	٥,٧%
الإجمالى		٥٧	

ويتضح من الجدول (١٥) أن نسبة (١١,٥)٪ من جملة العينة جمعتهما ظروف العمل مع الهجرة لاتمام هذا الزواج، وأن نسبة ٥,٧٪ من جملة افراد العينة قالت أن الدافع وراء الهجرة الوصول لأعلى الدرجات والمراكز الاقتصادية العالية. وتكلمة التعليم فى الجامعة الأجنبية. أو زواج أحد الأقارب فى بلد المهجر وأن نسبة ٣,٨٪ من جملة أفراد العينة قالت أن الدافع وراء الهجرة هو وجود بعض أفراد الأسرة بالخارج بعد وفاة الوالد (رب الأسرة). والظروف الاقتصادية العديدة فى المجتمع المصرى. والفشل فى العملية التعليمية. وأن نسبة ١,٩٪ من إجمالى عدد العينة قالوا أن الظروف والدوافع وراء الهجرة كانت عن طريق صداقة الجامعة الواحدة أو صداقة الزوج للوالد وتقربه له وللهرب من تأدية الخدمة العسكرية، وذلك من إجمالى عدد افراد العينة البالغ إجمالها (٥٢) مبحوث ومبحوثة.

جدول رقم (١٥)

يوضح الظروف التي دفعت إلى الهجرة

م	الامتجانية	مجموع التكرار	النسبة المئوية
١	ظروف عمل جمعت بينهما.	٦	٪١١,٥
٢	للوصول إلى أعلى الدرجات والوصول إلى مستقبل مشرق ومركز اقتصادى مرموق.	٣	٪٥,٧
٣	لتكملة التعليم العالى فى الجامعة بالخارج واتلوصول إلى أعلى الدرجات.	٣	٪٥,٧
٤	وجود الوالدين أو أحد أفراد الأسرة فى الخارج.	٣	٪٥,٧
٥	زواج أحد أفراد الأسرة من أجنبى.	٣	٪٥,٧
٦	ظروف الرغبة فى الهجرة.	٣	٪٥,٧
٧	ظروف وجود الأسرة فى الخارج بعد وفاة الوالد.	٢	٪٣,٨
٨	ظروف اقتصادية سيئة جداً.	٢	٪٣,٨
٩	فشل فى التعليم.	٢	٪٣,٨
١٠	زملاء دراسة فى جامعة واحدة.	١	٪١,٩
١١	صداقة الزوج للوالد وتقربه له.	١	٪١,٩
١٢	للهرب من تأدية الخدمة العسكرية.	١	٪١,٩
الإجمالى		٥٧	

خامساً: نتائج الدراسة:

يركز الجزء التالي من الدراسة على عرض النتائج التي خلصت إليها الدراسة ومناقشتها فيما يجب عن التساؤلات المطروحة من خلال العناصر التالية:

أولاً : أسباب ومبررات الزواج من أجنبي.

ثانياً: ديناميات التفاعل والتطور لعملية الزواج.

ثالثاً: ردود فعل المجتمع تجاه هذه الظاهرة.

رابعاً: التأثيرات المختلفة على أنساق القيم الاقتصادية/ الاجتماعية الثقافية، السياسة والدينية.

خامساً: رد فعل المجتمع تجاه هذا الزواج.

تحليل نتائج الدراسة:

خصائص عينة البحث

اشتملت دراسة الحالة على بعض البنود التي تتعلق بخصائص عينة البحث من المصريات اللاتي تزوجن من أجنبي مثل "السن وعدد مرات الزواج والحالة التعليمية والحالة الاقتصادية وعدد الأبناء وغيرها. وسوف تعرض لخصائص الباحثين على ضوء هذه البيانات:

١- فيما يتعلق بالسن:

يتضح من دراسات الحالة أن عينة البحث تقع في الفئات العمرية (١٦-٤٥)، ومعظم مفردات العينة تقع في الفئة العمرية (١٦-٣١)، بينما يمثل فئة كبار السن منها (٤٥-٤٠) وتمثل ٢٠٪ من نسبة مفردات العينة كلها، وهذه التقسيمات العمرية تبين وجود نوعين من الفتيات كما هو متوقع النوع الأول ويتضمن الفتيات اللاتي لم يتزوجن بعد "عذارى"، والنوع الثاني يتضمن السيدات اللاتي سبق لهن الزواج من مصريين ومن نفس قرية الدراسة وفشلن في حياتهن الزوجية.

٢- وفيما يتعلق بعدد مرات الزواج:

فيتضح من دراسات الحالة أن غالبية افراد العينة قد تزوجن مرة واحدة وهؤلاء أكثر من نصف عينة البحث، والنصف الثانى تضمن من تزوجن أربع مرات وثلاث مرات.

٣- وفيما يتعلق بالحالة التعليمية:

فقد اتضح من الدراسة أن معظم مفردات العينة لم يحصلن على أى قدر من التعليم وأن نسبة ٣: ١٥ التحقن بالتعليم المتوسط، ثم تلتها نسبة من هم فى الدراسات العليا (الدبلوم أو الماجستير والدكتوراه)، ولكن البديل الذى يغطى الناحية التعليمية هو الناحية الجمالية فقط وهو المدخل الذى يساعد على إتخاذ القرار فى موضوع الزواج.

٤- وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية:

فقد اتضح من الدراسة أن معظم غالبية الأفراد عينة البحث حالتهم الاقتصادية أقل من المتوسط ومستوياتهم المعيشية فقيرة ويمثلون ٥٠٪ من العينة الكلية، وتوضح الدراسة أيضاً أن ٣: ١٥٪ من أفراد هذه العينة حالتهم الاقتصادية متوسطة المستوى قبل إتمام هذا الزواج واتضح أيضاً أن ٦, ٩٪ من أفراد عينة الدراسة هذه حالتهم الاقتصادية عالية جداً قبل إتمام هذا الزواج وذلك راجع إلى هجرة أولياء الأمور لدول أوروبية أو خليجية.

٥- وفيما يتعلق بعدد الأولاد لدى اسرة عينة الدراسة:

فقد اتضح من خلال الدراسة أن معظم افراد عينة البحث ليس لهم أولاد من هذا الزواج سوى نسبة ٢٥٪ من عدد أفراد عينة البحث قلن أنهم أنجب من هذا الزواج ما بين ٣- ٤ أولاد أما الباقين فليس لهم أولاد، أو لم يستمر الزواج حتى يثمر أولاد، وهذا دليل قاطع على فشل معظم حالات الزواج بهذه الطريقة فى ذلك المجتمع.

٦- فيما يتعلق بأسباب ومبررات الزواج من أجنبي فى هذا المجتمع:

تبين من دراسات الحالة أن اتجاه العائلات إلى تأييد الزواج بأجنبي "غير مصرى" يرجع لعدة أسباب:

أ - إجبار الأب لأبنته على الزواج بالزوج الذى يراه هو بصرف النظر عن ملائمته أو عدم ملائمتها أو توافر شروط الكفاءة فى الزواج، مما يجعل الأسرة الجديدة عرضة للتفكك الناجم عن الطلاق بعد ذلك والذى يحدث فى سن مكورة نتيجة لعدم التوافق، الأمر الذى يجعلها بعد ذلك عرضة للقبول بالزواج من أى قادم جديد سواء أكان مصرياً أو غير مصرى بدلاً من البقاء بدون زواج أو فى كنف أسرة جديدة لإكمال بقية مشوار حياتها.

وظهور ذلك المبرر فى نفس كلام بعض المبحوثات حين قالت: "تزوجت مصرى غصباً عنى وكان عمرى ١٢ سنة ولم يأخذ والدى رأى، ولما اعترضت لطمنى على خدى، وقال لى انتى مين علشان آخذ رأيك" وهذا يدعم وجود سبب آخر وهو:

ب- تفضيل الزواج المبكر، حيث مازال القرويون بهذا المجتمع يتزوجون بأقل من السن المعقول للزواج سواء من الناحية الشرعية أو القانونية، ويحدث هذا حفاظاً على سمعة البنت كما يقولون، ولإقامة علاقات جديدة داخل القرية تمكنهم من الحفاظ على مصالحهم، ولما لذلك أيضاً من تأثير على معدلات الانجاب أو العزوة التى يؤمن بها الفلاح القروى فى بعض المجتمعات الريفية.

ج- الاعتقاد بسيادة سلطة الرجل التى لم تعد تجد صداها داخل الأسرة الريفية، وذلك يرجع إلى طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تعرضت لها القرى موضع البحث وساهمت فى تغيير اتجاه المرأة للخضوع لتسلط الرجل وإرادته تحت القهر والإذلال وظهور ذلك فى تعبير مفردة العينة بقولها: كان زوجى يلطمنى على خدى كل يوم ويقول لى بوسى رجلى أكثر من مرة، ولما كنت أغلط فى العدد يقول ابدنى من تانى وكان يجعلنى أحضر له الطعام ويقوم رمينى بيه" ولم تستمر هذه النتيجة لتلك المعاملة السيئة من جانب الزوج أكثر من عامين تحت تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ودورها فى تغيير نظر الفتاة الريفية للزواج ومعاملة الزوج أيضاً حيث تقول "لم أتحمل المعاملة السيئة كأنى خدامة أو جارية اشتراها بفلوسه".

وهذه العوامل الثلاثة السابقة فى مجموعها جسدت عاملاً أساسياً وراء موافقة الفتاة المصرية فى مجتمع الدراسة على الزواج بأجنبى ألا وهو:

الفشل فى الزيجة الأولى، الناجم عن الزواج المبكر والاكراه والتسلط بـها عرضة للموافقة على أى قادم جديد بدلاً من أن يكون على حد قولها "زى البيت الوقف ماحدش يقدر يتصرف فيه".

د - المبرر التالى الذى أجمعت عليه افراد العينة تقريباً هو العامل الاقتصادى وحالة الفقر التى تعيش فيها معظم الأسر التى توافق على مثل هذا الزواج الخارجى، وفى نفس الوقت ميلهم نحو التغيير للأحسن الذى يقوم فى نظرهم على الشراء المادى واقتناء جميع الأدوات التكنولوجية الحديثة، وأن الجانب الاقتصادى أصبح من المعوقات الأساسية للأسرة.

ويصور معظم أفراد العينة الذين عاشوا بمجتمع الدراسة وعاصروها فترة طويلة وتزوجوا بأجانب أهمية هذه التغيرات الاقتصادية بقولهم: "كنا لازم نعمل كدة لأننا مش لاقين نأكل وعازين فلوس" وأبويا قبض مهرى دون علمى". و"فقير وعنده كوم لحم بيريهم" "كتب لى عربية مرسيدس باسمى وشقة على شارع فيصل"، وكتب لى سيارة شبح وبنيت جامع وفى البنك ثلاثين ألف جنيه باسمى، عندى حزام من الذهب وشنطة مجوهرات وعندى مزرعة، الراجل الأجنبى دفع مهرى وقدره ثلاثة آلاف جنيه مصرى واشترى لى شبكة محترمة ولم تتكفل اسرتى بشئ من متطلبات الزواج.

وهذه التعبيرات التى رددتها معظم أفراد عينة الحالة بنغمة واحدة إنما تعبر عن الحرمان من وسائل المعيشة. وكان لك من أهم الدوافع لدى أولياء الأمور لتزويج بناتهم من أجانب بالإضافة إلى أن معظم القرويين ينظرون إلى المال والمستوى المعيشى المرتفع كمحددات أساسية للمكانة الاجتماعية داخل القرية التى لا تتأتى إلا من خلال مصدر الحصول على المال وخاصة للفئة الفقيرة من الناس - المتمثل فى تزويج البنات بأجنبى بالإضافة إلى ظهور أنماط استهلاكية جديدة كل يوم تدفع إلى تدعيم القيم السلبية.

٧- وفيما يتعلق بديناميات التفاعل والتطور بداية من التفكير الفعلى

حتى الوقت الحالى:

ويوضح لنا تناول الاجتماعى الدينامى للأسرة الناجحة عند زواج متعدد الجنسية بين زوجة مصرية وزوج غير مصرى مخالفة القواعد الهامة للزواج فى المجتمعات المعاصرة التى تتمثل فى قاعدة حرية "اختيار الشريك" والمساواة بين الطرفين والتى يسبقها علاقات حب ومودة بين الزوجين.

وهذه المخالفة تظهر فى الأسلوب الذى عن طريقه يتم التعارف لتمام هذا الزواج مثل السمسار أو ما يسمى الآن "بائع البنات" أو عن طريق الأقارب الذين لهم ابنة متزوجة من أجنبى أو المعارف داخل القرية مثل الجيران الذين يعملون فى وطن الزوج غير المصرى أو عن طريق الأصدقاء، وهذا الأسلوب يفقد طرفى الزواج حرية الاختيار بين الطرفين، لأن تلك الحرية لا بد وأن يسبقها معرفة سابقة ودراية بموضوع الاختيار ولكنها الصدفية وحدها التى لعبت دوراً هاماً فى هذا الاختيار بما يداعب خيال الفرد من طموحات وما يعانى منه من نقص مادمى وفقر يدفعه إلى الموافقة على اغتنام الفرصة الثمينة التى تظهر الفتاه من خلالها أنها سوف تحقق أحلامها المستقبلية فى زواج مأمون العواقب، بالإضافة إلى ذلك عدم وجود مساواة بين الطرفين حيث أنهما على طرفى نقيض، عريس غنى يلوح بالمال والمهدايا والقصور الفارهة وعروس فقيرة لا تملك حتى قوت يومها بل تشتكى حالها دائماً، وبالتالي لا يسبق تلك العلاقات إذا حدثت أى علاقة للحب أو للمودة، مما يضع هذه الأسرة على حافة الهاوية وتعرض للانهيار، لأن مقومات الكيان الاجتماعى الأولى لم تتوفر فى بناء هذا الكيان.

أما عن السمات التى تجعل الفتاة ترغب فى الزواج بأجنبى فتمثل كلها فى جوهر الطموحات التى تراود كل فتاة فى سن الزواج أو من فاتها قطار الزواج أى أنها تشكل جانباً اقتصادياً فى معظمها ويتضح ذلك من خلال الكلمات التى ترددها مفردات عينة الدراسة:

"العيشة الحلوة والعز والغنى اللي ماشفتوش قبل كده"، "كلنا شفنا العز والهنا" "الفلوس الكثيرة اللي تجرى فى أيديهم كالبجر الجارى"، "لاشى سوى الفلوس"، وأخرى تقول "إن زواجى قام على أساس المنفعة أولاً ثم المودة ثانياً"، "أحنا كنا محرومين من أى حاجة حلوة تحلم بيها أى بنت من المصارين، المفتوحة والأكل والملبس، وفجأة لقيت كل حاجة متوفرة، وبقيت مالاقيتش حد من عرسان البلد فى إيده حاجة من دى"، الموافقة تأتى بتدعيم من أفراد الأسرة أيضاً مثلما قالت إحدى مفردات العينة "لما لقيت أخواتى ووالدى سعداء بهذا الزواج وما دفعه الرجل من مصاريف ومهر زادت رغبتى فى الموافقة عليه" "تقدم لى بشروط تغرى أى بنت فى كل شى".

والأسرة باعتبارها جماعة اجتماعية ينبغى الكشف عن القيم التى يتحدد بها الزواج، لذلك فقد اعتبر الزواج هنا ذا مفهوم اقتصادى قائم على المنفعة بعيداً عن الزواج بمفهومه الاجتماعى الذى يحمل معنى استمرار الأسرة واستقرار العلاقات الاجتماعية والجنسية بداخلها، ومن هنا فإن الزواج بهذه الطريقة يحمل فى طياته بذور فئائه حيث أنه سرعان ما يقضى عليه بالفشل، بسبب عدم توافق العادات والقيم فى كلا الأسرتين.

٨- ردود أفعال المجتمع تجاه ظاهرة الزواج من الأجنبي:

فقد أوضحت دراسات الحالة أن غالبية أفراد عينة هذه الدراسة بهذه القرى من المجتمع المصرى ترحب بالزواج من الأجنبي وتقول أفراد عينة هذه الحالات "علشان فلوسه وغناه والاستفادة منه" حيث بلغت نسبة هؤلاء ٥٧,٦٪، وأوضح أفراد عينة أخرى أن "العلاقة بين الزوجين هى علاقة منفعة فقط"، وتقول أخريات "إن أهلينا والجيران والقرية كلها متعودين ويرحبون بهذا الزواج وهذا النوع بالذات وبهذه الطريقة بالذات"، وهناك من وجه بالنصيحة الفتيات والنساء المقلبات على هذا الزواج بعدم قبول مثل هذه الزيجات لأضرارها النفسية والاجتماعية والمستقبلية، وهناك نساء عارضن هذا الزواج وأخريات قبلنه بشكله الاقتصادى لأنه كما يقلن "ليس هناك اضرار من هذا الزواج فهو شى عادى بهذه القرى من المجتمع المصرى"، وأوضحت دراسات الحالة فى هذا الصدد أيضاً أن بعض أفراد العينة كان ردود افعالهن فى هذا الشكل من الزواج بقولهن "أن الزواج والطلاق من

أجنبي شئ عادي"، أخريات قلن باللفظ "أن عدم رفض المجتمع المصري من زواج الأجنبي بالمصرية بتوكيل دون حضور الأجنبي شئ معمول به في هذه القرية"، وأوضح أخريات من أفراد عينة الدراسة أن "احتياج الأسرة المادى هو العامل الأساسى وراء إتمام هذا الزواج والإقدام عليه لدى كافة أفراد مجتمع القرية وعن علمهم بمشاكله الجمّة التى تترتب على الانفصال والمشاكل الأسرية بين الطرفين فيما بعد الانفصال".

٩- وفيما يتعلق بالتغيير فى القيم السياسية داخل المجتمع:

فقد أوضحت دراسات الحالة ان غالبية أفراد عينة البحث قالوا "أن المعاملة المالية والقوة الاقتصادية هى التى تعدد السلطة داخل الأسرة وداخل المجتمع فى إتخاذ مثل هذا القرار للإقبال على هذا الشكل من الزواج، أوضحت أخريات من أفراد عينة البحث أن السلطة تتمركز فى يد الرجل الذى يتحمل اعباء أسرته بمجتمع القرية (موضع البحث)، فى حين أن أخريات قلن أن قرار الزواج من الأجنبي للمرأة المصرية هو قرار مشاركة عامة بين الزوج وزوجته فى الأسرة المراد الزواج من ابنتها لهذا الأجنبي، فى حين يميل عدد قليل من أفراد عينة دراسات الحالة فى هذا الصدد إلى أن القرار فى هذا الموضوع يتخذ على أساس العقل والتفكير وذلك بعد خروج المرأة للعمل وليس على أساس السلطة فى الأسرة بالقرية.

١٠- وفيما يتعلق بالتغيير فى القيم الاقتصادية داخل المجتمع:

فقد أوضحت دراسات الحالة أن غالبية أفراد عينة البحث أوضحت أن القيم الاقتصادية هى العامل الأوحد والأهم والأساسى فى الزواج من هذا الأجنبي والإقدام عليه، وهذا عامل اساسى ومؤثر قوى للتغير الاقتصادى داخل هذا المجتمع، وأخريات قلن فى هذا الصدد "أن الاقبال نحو هذا الزواج هو الهروب من حالة الفقر الشديد والمستويات الاقتصادية المتدنية للوصول بنفسها وبأسرتها إلى مستويات اقتصادية وسكنية ومعيشية عالية المستوى من الإقدام نحو التعليم العالى للإرتقاء بهن إلى مصاف الأخريات داخل المجتمع محل الدراسة بل وخارجه.

موضح أيضاً من خلال دراسات الحالة فى هذا الموضوع أن من ظواهر التغير الاقتصادى فى هذا المجتمع بعد هذا الزواج هو تحسن الحالة الاقتصادية للفتاة وللأسرة بل ولجميع أفراد العائلة، وأوضحت دراسات الحالة أن "هذا الزواج خالى من انطماع الاقتصادية بمعنى أنه زواج قائم على تكافؤ الفرص الاقتصادية كانت أو غيرها، واتضح أيضاً من ظواهر التغير فى القيم الاقتصادية تغير الذوق العام بعد تغير العامل الاقتصادى نتيجة هذا الزواج، وفى مقابل ذلك أظهرت بعض النساء فى هذا الصدد وجود ظاهرة عدم الرضا عن النفس أو عدم الرضا عند الوالدين وعدم اقتناع الزوجة بهذا الزواج لابنتها بهذه الطريقة عن طريق سمسار البنات، ومن التغيرات الإيجابية فى هذا الصدد التى أوضحها هذا البحث هو عمل المرأة بصورة ملحوظة ومباشرة، وبخاصة فى الأعمال الخاصة كالعمل على ماكينات تريكو، والعمل بمزارع تربية الدواجن، والعمل بالأنوال لصنع الأكلمة وتصدير منتجات هذا العمل فى سوق للأسر المنتجة يقام سنوياً بالقرى المجاورة وبالمدينة المجاورة لهذه القرية.

11- وقىما يتعلق بالقيم الاجتماعية داخل المجتمع:

فقد اتضح من خلال دراسات الحالة فى هذه القرى أن غالبية أفراد العينة يرون أن صاحب المال (الغنى) هو الذى تبحث عنه البنت أو المرأة فى هذه القرية فى الوقت الحالى، اتضح أيضاً من مظاهر التغير فى القيم الاجتماعية الانتقال من مرحلة الفقر المدقع للبنت وذويها إلى مرحلة الثراء والغنى ومظاهر الأبهة والجاه والملبس والتعامل مع الآخرين، ومن خلال هذه الدراسة قال بعض النسوة أن "الزواج المبكر فى هذه الظروف الاقتصادية يفقد البنت هويتها وشخصيتها المعروفة بها فى القرية ويفقدها الحياة أيضاً"، وقالت أخرى أن "سوء العلاقات الأسرية وعدم الترابط الأسرى كان سبباً رئيسياً من الأسباب الدافعة إلى الزواج من الأجنبى وتغير قيم المجتمع المصرى التقليدى للإقدام على هذا النوع من الزواج، وقالت أخريات أن فارق السن بين الزوجين يؤدى إلى عدم الترابط الأسرى ويؤدى كذلك لسرعة الانفصال بين الزوجين وتقول "أن هذا الفارق فى السن يبنى وبينه يجعل المرأة كالخادمة لدى هذا الزوج المسن"، وكان من إيجابيات هذا الزواج كما تقول

بعض المفردات أن جعل كلا الزوجين يتأثر بالآخر من حيث اكتساب اللغة والعادات والتقاليد بين اسرتي العريس والعروس، وكان من أهم نتائج تغيير القيم الاجتماعية في هذا الصدد أن تأثرت الزوجة بهذه القرية بعد تحسن مستواها الاقتصادي فأصبحت تنظر لبقاى أفراد القرية بأنهم أقل منها فى المستوى الاقتصادى والتفكير الحديث والمعاملة مع الآخرين وطريقة التخاطب مع الآخرين وخلاف ذلك من القيم الاجتماعية المتعارف عليها فى المجتمع المصرى.

١٢- وفيما يتعلق بالتغيير فى القيم الثقافية داخل مجتمع القرية:

فقد أوضحت دراسات الحالة أن غالبية أفراد العينة قالوا: "أن المال والجاه هما الأساس فى الزواج من الأجنبى والبعد عن الزواج من المصرى"، وقالت أخرى "أن البنت المتعلمة فى هذا الزواج تستطيع الاختيار أفضل من البنت الأمية"، وقالت أخرى أن "الذكاء العقلى اللى وهبه لنا ربنا له دور وأثر بالغ فى اختيار البنت للزوج الأجنبى هذا، ومن هنا يمكنها اكتساب خبرات ثقافية متبادلة من المهاجر والبلد اللى مهاجره له وكمنا هم يكتسبوا منها الثقافة المصرية التى تربت عليها"، وقالت أخريات ممن هن تعساء فى هذا الزواج أن الزواج من هذا الأجنبى "يفقد البنت المصرية كل القيم الثقافية الموجودة فى المجتمع واللى طلعلنا لقبناها فى الأسرة وتعودنا عليها"، لأنه من المتعارف عليه فى اختيار الزوج المناسب هو التمتع بالأخلاق الطيبة والمعاملة الحسنة، مع المقدرة المالية علاوة على أن الدين هو العامل "الأساسى" والأول فى اختيار شريك الحياة كما يقول علماء الدين، وزى ما قالوا لنا فى هذه القرية اللى نشأنا فيها.

١٣- وفيما يتعلق بتغيير القيم الدينية داخل المجتمع:

فقد أوضحت دراسات الحالة أن نسبة كبيرة من جملة أفراد العينة "لم تتأثر إحداهن فى قيمتها الدينية التى ورثتها عن الأهل والسلف فكل من العريس والعروس على دين واحد، لأنه كما يقولون صعب جداً التغير فى القيم الدينية لأنها زى التنفس والماء والهواء ولا غنى للفرد منا عنها مطلقاً لأن الدين هو كل شئ فى حياة الفرد فى هذه الدنيا"، فى حين أن أخريات قلن أن الزوج الأجنبى كان له دور بارز فى تغيير قيم زوجته "المصرية"

الدينية في طريقتها ومنهجها، ومن ناحية أخرى قال البعض الآخر من مفردات عينة البحث أن "الزوجة المصرية قد استطاعت أن تعلم زوجها الأجنبية اللغة العربية لغة القرآن وتلقنه محاسن دينها الحنيف". وفي المقابل قال بعض الرجال أن "الزوج المصري نه دور بارز في هذا الزواج وتغييره لدين زوجته الأجنبية قبل الزواج منها وقبولها دين الإسلام ديناً لها تعمل وتعيش به مع الزوج المصري"، وهناك بعض الحالات الشاذة في هذا النوع من الزواج بالنسبة للفتاة المصرية شديدة الجمال أن الزوج الأجنبي غالباً ما يطلب من زوجته بخلع حجابها الذي ترتديه على الرغم من تدين الزوج هذا، وذلك رغبة منه في إظهار جمالها لدى عائلته وقبيلته والتمتع بهذا الجمال لدى الآخرين والتباهي به.

14- وفيما يتعلق برأى الأهل في الزواج من أجنبية:

فقد أوضحت دراسات الحالة في هذا الصدد أن نسبة كبيرة من أفراد عينة البحث أن أهل الزوجه يوافقون على الزواج من أجنبية شريطة أن تتفق مع القيم الاجتماعية والثقافية وغيرها من القيم الأخرى، في حين يرفض نسبة ١٩,٢٪ من أهل الزوجة الزواج من أجنبي لعدم توافق قيمه مع القيم المعتادة عندنا في المجتمع المصري، وأوضح البحث من خلال دراسات الحالة أيضاً أن تقاليد بعض المجتمعات الأجنبية عربية كانت أم أجنبية ترفض الزواج من خارج البلد الذي ينتمي إليه الأجنبي حرصاً منهم على عدم الاختلاط مع الآخرين وغير ذلك من العوامل الأخرى.

10- وفيما يتعلق بالظروف التي دفعت إلى الهجرة:

فقد اتضح من خلال دراسات الحالة في هذا البحث أن نسبة كبيرة من عينة هذه الدراسة جمعتهما ظروف العمل في بلاد المهجر حتى تم هذا الزواج، وقال البعض الآخر أن الدافع من وراء هذه الهجرة هو الوصول لأعلى الدرجات والمراكز الاقتصادية العالية بهدف تكملة التعليم الجامعي بالدول الأجنبية أو الزواج بأحد القارب في بلاد المهجر، وأوضحت دراسات الحالة في هذا الصدد أيضاً أن وجود بعض أفراد الأسرة بالخارج كان العامل الأول وراء هذه الهجرة لإتمام هذا الزواج والحصول على عائد اقتصادي مجزٍ وذلك بعد وفاة الوالد رب الأسرة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة في المجتمع المصري، مما

أدى إلى الفشل في العملية التعليمية، وأوضح عدد قليل من أفراد عينة هذه الدراسة أن الظروف والدوافع وراء ظاهرة الهجرة كانت عن طريق صداقة الجامعة الواحدة أو صداقة الزوج للوالد وتقربه له والهروب من تأنية الخدمة العسكرية في الجيش المصرى بعد دفع مبالغ مالية باهظة أملاً فى الهجرة والإقامة وإتمام الزواج والحصول على المال لمضاعفة الآخرين فى مجتمع القرية (موضع البحث).

توصيات الدراسة:

نظراً لما يوجد بكل مجتمع من معايير خاصة يتمسك بها، وكل مجتمع يضع حدوداً وقوانين لحماية ابنائه فإنه من الضروري ارتباط القانون بواقع المجتمع المصرى حتى يمكن التغلب على المشكلات التى ابرزتها تلك الدراسة، ولذلك يلزم ما يلى:

١- لاجمال للقول بأن الأبناء المولودين لأمهات مصريات وابعاء غير مصريين سوف يحملون جنسية الأب مما يستدعى عدم تمتعهم بالجنسية المصرية، فى نفس الوقت منعاً لازدواج الجنسية، فإزدواج الجنسية ليس أمراً محرماً بل حقيقة واقعة أحياناً وجائزة أحياناً أخرى.

وهذا المنطق يمكن أن ينسحب على الأبناء المولودين لأمهات مصريات وأباء ينتمون إلى دولة عربية أو أجنبية متقدمة أو لجزء منهم يود العودة إلى بلد أقرابه واربامه أو يجبر على هذه العودة حين انفصال الزوج غير المصرى عن الزوجة المصرية أو تركها فى بلدها دون مسئولية عنها مما يساعد على فقدان كثير من الأبناء جنسيتهم وهويتهم وحقوق المواطنة بل ويحرمون من كل فرص الحياة بدعوى اختلاف جنسية الأب وهم تابعين لها.

٢- إن الدستور والعرف والتقاليد والقيم الإنسانية والمواثيق الدولية تطالب بالمساواة بين حق الأب وحق الأم فى إعطاء جنسيتها المصرية لأبنائها، وهذا لا يمنع الشرع من تنظيم هذا الحق باشتراط الإقامة أو اشتراط المطالبة به فى حدود مدة زمنية معينة على أن يكون هذا التنظيم لأبناء المصرى وأبناء المصرية على حد سواء.

٣- أن وضع المشرع المصرى الأم فى مرتبة أدنى من الأب من حيث القدرة على نقل الجنسية للمولود أمر لا يتنافى مع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فحسب بل يتجاهل حقيقة التأثير الاجتماعى والنفسى للأم على المولود، لذا يلزم تطبيق ما اتفق عليه فقهاء دراسات الجنسية أن بناء حق الأم على أساس التربية العائلية، إذ بها يتشرب الفرد من أبويه الأب والأم معاً صلاتهما الروحية وهى اقوى ضمان لتوافر شعور الفرد بالولاء نحو الدولة التى ينتمى إليها أبائها ووطنه الذى يعيش فى حماه.

٤- ضرورة اعتراف المشرع المصرى بوجود عقد زواج صحيح بين الزوجة المصرية والزوج الأجنبى بما يضمن لها كل الحقوق التى تحفظ لها كرامتها حتى فى حالة الانفصال ويضمن الرعاية الكاملة لأبناءها بالإضافة إلى اكتساب المرأة- فعلاً جنسية زوجها.